مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية
كلية التجارة
جامعة الإسكندرية

العدد الأول – المجلد الخامس والخمسون – يناير ٢٠١٨

السياسات البيئية فى المنطقة العربية (التهديدات والتقويم) دراسة فى إطار تطورات السياسات الأمنية والتنموية العالمية[١]

أ.د/ محمد أحمد على عدوى

أستاذ العلوم السياسية
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الملك سعود
وكلية التجارة – جامعة أسيوط

مقدمة

أكد مؤتمر باريس بشأن المناخ في ديسمبر ٢٠١٥ حتمية تطوير السياسات البيئية العالمية في القرن الحادى والعشرين ، وضرورة التعامل مع قضايا التحولات البيئية وتهديداتها سواء الناتجة عن الطبيعة أو البشر بصورة أكثر جدية باعتبارها ذات علاقة وثيقة بالأمن والتنمية في العالم، وبخاصة في دول الجنوب، ومنها المنطقة العربية، حيث لا تعطى اهتماماً مناسباً للمخاطر البيئية على نوعية الحياة، وأفاق التنمية الشاملة والمتواصلة في تلك البلدان أو في العالم، بل وتهديد حياة وأمن البشر سواء في الوقت الراهن أو في المستقبل الذى يخص الأجيال القادمة، وذلك إذا ما درسناها من مدخل جديد للأمن يتمثل في الأمن الإنسانى الذى يربط بين الأمن والتنمية، ويحافظ على الاعتبارات البيئية في السياسات.

يشير الطرح السابق إلى أهمية تطوير السياسات البيئية في الدول العربية بما يتناسب مع أهميتها لحياة الفرد والمجتمعات، وهو ما يثير مسألة العلاقة بين التهديدات البيئية والأمن، وكذلك الأثار السلبية للسياسات البيئية الراهنة على التنمية الشاملة والمتواصلة التى أضحت ضمن مبادئ وأهداف سياسات الدول في العالم ، وفى المنطقة العربية حسب ما تعلنه الدول العربية، وكذلك دول العالم المختلفة.

مشكلة البحث

تحاول الدراسة مناقشة مشكلة رئيسة تتمثل فى أنه بالرغم من أهمية وخطورة التهديدات البيئية– سواء في جانب نقص الموارد الطبيعية ، أو التحولات التى تشهدها– في المنطقة العربية بوجه عام، وفى بعض الدول التى تمثل حالات حرجة فإن السياسات البيئية لا زالت قاصرة عن التعامل بجدية مع التهديدات البيئية المتزايدة، وهو ما لا يتناسب مع انعكاسات تلك التهديدات على الأمن ببعديه الوطنى و الإنساني، و التنمية الشاملة والمتواصلة، وكذلك الاستقرار السياسي فيها.

وتوجد عدة تساؤلات رئيسة للبحث ترتبط بالمشكلة البحثية، وهى:

١– ما أبعاد العلاقة بين البيئة والأمن؟

٢– ما أهم التهديدات البيئية في المنطقة العربية؟

[١] يتوجه الباحث بالشكر لمركز البحوث بكلية الحقوق والعلوم السياسية ، وعمادة البحث العلمي بجامعة الملك سعود، وذلك لدورها في تمويل المشروع البحثي.

٣- ما أكثر الدول تأثراً بالتهديدات البيئية في المنطقة العربية؟
٤- ما أبعاد العلاقة بين التهديدات البيئية والأمن و التنمية المتواصلة في المنطقة العربية؟
٥- ما أسس ومقترحات تطوير السياسات البيئية في المنطقة العربية؟

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق عدة أهداف تتمثل فيما يلي:
١- التعرف على أبعاد العلاقة بين الأمن والتنمية والبيئة سواء على المستوى النظرى أو فيما يتعلق بالسياسات.
٢- رصد أهم التهديدات البيئية في المنطقة العربية.
٣- دراسة الملامح العامة للسياسات البيئية المختلفة في المنطقة العربية.
٤- طرح رؤية لتطوير السياسات البيئية في المنطقة العربية وفق منظور أمنى / تنموى يتناسب مع تحديات القرن الحادى والعشرين، ويأخذ في اعتباره احتياجات الشعوب العربية.

منهجية الدراسة

أحاول في هذه الدراسة تقديم تحليل للسياسات البيئية العربية، وذلك استناداً إلى مدخل يجمع ما بين اقتراب الأمن الإنسانى، واقتراب التنمية المتواصلة أو المستدامة، والانطلاق من ذلك إلى طرح رؤية لتقويم السياسات البيئية العربية، وذلك من خلال رصد التهديدات البيئية التى تعانيها المنطقة، وطرح مدخل جديد للتكامل العربى من خلال تعميق سياسات الأمن التعاونى، وذلك في إطار التحولات العالمية والإقليمية في السياسات البيئية في القرن الحادى والعشرين.

تقسيم الدراسة

تتناول الدراسة عدة قضايا رئيسة في متنها، وتنقسم إلى ثلاثة مباحث :
المبحث الأول: البيئة و الأمن والتنمية.. المفاهيم والعلاقات المتبادلة .
المبحث الثانى: التهديدات البيئية في المنطقة العربية
المبحث الثالث: رؤية تقويمية لواقع السياسات البيئية العربية.
وأعرض فيما يلى بشيء من التفصيل للمحاور السابقة.

المبحث الأول: البيئة و الأمن والتنمية.. المفاهيم والعلاقات المتبادلة

تثير مسألة بحث العلاقة فيما بين البيئة والأمن والتنمية العديد من العلاقات المتشابكة فيما بين تلك المفاهيم، وكذلك سياسات تحقيقها، وهو ما يدفعنا إلى شرح تلك المفاهيم ، ومن ثم أحاول في هذا الجزء من الدراسة طرح بعض القضايا النظرية بشأن العلاقة فيما بينها ، وذلك من خلال مناقشة التعريفات الخاصة بكل منها، ثم محاولة التعرف على طبيعة العلاقة فيما بينها سواء على المستوى النظري أو في ضوء تطورات الواقع العالمي في القرن الحادي والعشرين، والسياسات العالمية والإقليمية و الوطنية بشأنها.

أولا: البيئة و التحولات في مفهوم الأمن

تظهر التساؤلات الخاصة بالعلاقة بين الأمن والبيئة في إطار المناقشات فيما بين التيارات التقليدية للأمن ، وبين تيارات أخرى تهتم بدرجة أكبر بالأبعاد الجديدة للأمن سواء في إطار الدولة ، أو على المستويات الإقليمية والعالمية. حيث نجد المفهوم التقليدى للأمن يركز على وجود العنف

والصراعات المسلحة، ووجود عدو خارجى أو ينتمى لجماعات إرهابية يهدد كيان الدولة ومصالحها بشكل مباشر، ويكون هذا العدو محدداً، وتنعكس آثاره على كيان محدد، وهى أبعاد غير متواجدة بشأن البيئة. تضعف حجة المفهوم التقليدى للأمن في أن الدولة ككيان موجودة وقائمة بشأن تأمين البشر، وتحقيق التنمية، ومن ثم فالتأمين يعنى الحماية من الأخطار أياً ما كان مصدرها، وكذلك أن السياسات والإجراءات الأمنية لا تعتمد على استخدام القوة وحدها فالغاية هى أمن الإنسان ومواجهة تهديداته بغض النظر عن المؤسسات أو الوسائل المستخدمة. والمشكلة هنا تكمن في أننا في إطار المفهوم الجديد للأمن فإننا نتحدث عن مضمون أشمل وأوسع للأمن يتضمن الأبعاد غير العسكرية، ولا يركز كما يحدث في المفهوم الضيق ، والذى يتسم بالتركيز على الدولة، والتهديدات العسكرية[١]. وأقدم في الجزء التالى عرضاً للتطورات التى لحقت بمفهوم الأمن العالمى من خلال تضمين قضايا جديدة غير تقليدية، وبخاصة التهديدات البيئية.

البيئة في إطار الأبعاد غير السياسية أو العسكرية للأمن العالمي

أضحى من المقبول في دراسات الأمن العالمي تناول العديد من القضايا و التهديدات التي لا يقتصر تأثيرها على دولة واحدة ، وإنما تنتشر في العالم ككل ، وذلك في ظل تراجع فكرة الحرب والصراعات المسلحة بين القوى الكبرى، أو فيما بين الدول سواء في الشمال أو الجنوب، وظهور التهديدات غير العسكرية للأمن العالمى، بل والحياة البشرية، ولا شك أن التهديدات البيئية أسهمت بشكل واضح في تطوير مفهوم الأمن العالمى وأمن الكوكب سواء لدى الدول، أو المنظمات العالمية والإقليمية من أجل الحفاظ على الحياة البشرية من خلال التعاون في مواجهة التدهور البيئى. يطرح الوضع السابق بشأن التدهور البيئى في العالم ضرورة طرح نموذج للأمن متعدد الأبعاد و معقد في ذات الوقت للتعامل مع التهديدات الأمنية العالمية التى باتت أكثر تنوعاً، وتعقيداً في ذات الوقت، وهو ما يطرح عدة قضايا في إطار التحولات في مفهوم الأمن العالمى:

- تزايد أهمية قضايا مثل السكان و الهجرة، والتى ترتبط بندرة الموارد الطبيعية ، والتدهور البيئى إضافة إلى عوامل أخرى سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية، حيث أكد البعض أن اختلاف معدلات النمو و الهجرة، سيؤثر على بيئة الأمن العالمي في القرن الحادي و العشرين، وكذلك على نوعية حياة البشر في الدول المختلفة ومتطلباتهم، والتوازن الديموغرافي العالمي؛ مما يفرض أهمية للاقتراب البيئي في مجالات الأمن العالمي[٢].
- تتمثل المشكلة الأخطر طويلة الأمد في النمو المتضاعف لعدد سكان العالم، والذي ازداد من مليار (ألف مليون) في عام ١٨٠٠ إلى ١.٥ مليار في عام ١٩٠٠، و٣ مليارات في عام ١٩٦٠، و٦ مليارات في عام ٢٠٠٠، و٧ مليارات اعتبارًا من تاريخ كتابة هذه السطور، ومن المقدر أن يتراوح بين ٩ و١٠ مليارات في عام ٢٠٥٠، بل وتهديد الحياة الهانئة للدول الصناعية في الغرب[٣] ، وكذلك الآثار الناجمة عن النمو السكاني السريع في الدول النامية وآثار ذلك على استهلاك الموارد المتاحة في العالم ، أو الهجرة غير المشروعة إلى الدول المتقدمة بعد عدم قدرة دول معينة على استيعاب سكانها.

- كما ظهرت أهمية متزايدة للأبعاد البيئية في الأمن، و السعي إلى إيجاد نظام إيكولوجي ملائم ومستديم، مما أدى إلى تنامي دعوات من أجل حوكمة العالم، وبخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، والمناداة بتفعيل دور الأمم المتحدة وتعاونها مع المنظمات الإقليمية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة التى تهدد البشر والحياة في مناطق العالم المختلفة [٤] ، واعتبار أن التهديدات البيئية لم تعد هماً خاصاً بدولة معينة ، وإنما للعالم و الأقاليم المختلفة ، وذلك بعد القمم العالمية حول الأرض و البيئة خاصة بعد قمة ريو دى جانيرو في عام ١٩٩٢ ، وما تلاها من فعاليات دولية أدت إلى تعديل رؤى الدول المختلفة حول تهديدات الأمن. ونجد مثالاً لذلك تأكيدات معلنة للإدارات الأمريكية دون سياسات فعلية– من خلال وزارة الخارجية الأمريكية في نهاية القرن الماضي أن المشاكل البيئية تمثل تهديدات لأمن المواطن الأمريكي[٥] . إلا أن الإدارات الجمهورية كانت أقل حرصاً على ذلك لسعيها الدؤوب نحو دعم الاقتصاد الأمريكي والتطور العسكري على حساب الحفاظ على البيئة، ولا شك أن المركب الصناعي العسكري العالمي بات من المؤكد أنه يتحمل جزءاً كبيرا من المسئولية عن الأضرار البيئية، وفى ذات الوقت استهلاك الموارد البيئية في العالم[٦] .
- وأصبحت الأبعاد الاقتصادية– والتى ترتبط أيضاً بالبيئة –تحتل مرتبة متقدمة للغاية فى تحقيق أمن الدول و العالم ، مما أدى إلى تراجع الأبعاد العسكرية و السياسية باعتبار أن القدرة و القوة الاقتصادية تعد المحك الأساسي لتحديد مكانة الدولة عالمياً ، وفرص لعب دور سياسي أكبر . ويهتم الأمن الاقتصادي بالوصول إلى الموارد والتمويل والأسواق اللازمة ؛ للإبقاء على مستويات مقبولة من الرفاهية ، وقوة الدولة[٧]. وقد أدى تزايد أهمية البعد الاقتصادي في الأمن إلى تخطى الإطار التقليدي للأمن و البحث عن سبل دعم القوة الاقتصادية للدول من خلال الاندماج فى الاقتصاد العالمي و السعي إلى إنشاء منظمات إقليمية لدعم القرارات الاقتصادية للدول ولعل المدخل الاقتصادي في تحقيق الاتحاد الأوروبي يمثل تجربة رائدة في هذا المجال، كما ظهرت المشكلات والأخطار الناتجة عن التركيز على النمو الاقتصادى دون تحقيق الحماية والاستدامة البيئية ، وخطورة ذلك على تواصل التنمية، ومن ثم ظهرت الدعوات الخاصة بالاقتصاد الأخضر.
- كما أدى انتشار الاهتمام العالمي بقضية الفقر سواء مستوى الدول ، أو على المستويات الإقليمية والعالمية وعدم كفاءة إدارة الاقتصاديات الخاصة ببعض الدول أو انتشار الصراعات الاجتماعية و الاقتصادية بما يهدد أمنها بصورة قوية[٨]، إلى إعادة مناقشة مسألة الموارد الطبيعية وكيفية التعامل معها في العالم حيث تشير بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائى إلى أنه وفق دليل الفقر متعدد الأبعاد فإن الفقراء سيكونون الأكثر معاناة في المستقبل مع استمرار السياسات العالمية الراهنة ، والإضرار بالموارد البيئية حيث سيعانى أكثر من ١.٣ مليار شخص يعيشون على الزراعة وصيد الأسماك في ظل استمرار السياسات الراهنة، وأن الفقراء سيحرمون في المستقبل من المياه النظيفة، و خدمات الصرف الصحى الأساسية، وهو ما يمثل انتهاكات واضحة لحقوق الإنسان[٩]. مما أدى أيضاً إلى إعادة النظر فى أولويات توزيع الميزانية ومراجعة الإنفاق العسكري

بصفة خاصة ، وهو ما جعل العديد من الباحثين وواضعي السياسات يعيدون التأكيد على العلاقة بين الأمن و التنمية ، و أن دولة لا تملك قوة اقتصادية لا يمكن أن تنعم بالأمن. كما ظهرت مشكلة تتعلق باستنزاف الموارد الطبيعية المتاحة في دول الجنوب لصالح الدول الكبرى، ودور النخب الحاكمة في الجنوب في سوء استخدام الموارد الطبيعية المتاحة، وإفقار شعوبها.

- مثلت التهديدات الصحية لأمن البشر في العالم– والتى ترتبط بقضايا البيئة أيضاً– أحد المداخل الجديدة لإعادة النظر فى مفهوم الأمن سواء داخل الدول أو على المستوى العالمي ، وذلك للآثار السلبية الناتجة عن انتشار الأمراض و الأوبئة وتدهور الخدمات الصحية، وتراجع جهود الحفاظ على البيئة الصحية للمواطنين في دول الجنوب . يمكن التدليل على ذلك بأنه قد تم اكتشاف أن عدد الذين يموتون نتيجة للأوبئة و الأمراض في العالم يفوق أكثر من ٣٠ مرة عدد من يموتون من جراء الحروب و الصراعات(١٠).
- تزايد ضغوط أزمة الغذاء في العالم حيث من المتوقع أن يكون الضغط على أنظمة الإنتاج والتوزيع الأساسية كبيرًا في المستقبل. لقد حان الوقت للتفكير في المستقبل وسوف تتزايد أهمية الأراضي الزراعية الخصبة على مدار العقود القادمة. كما يشير تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١١ إلى أن أسعار الغذاء العالمى يمكن أن ترتفع بنسب تتراوح ما بين٣٠-٥٠% مقارنة بالأسعار الحقيقية الراهنة، وستزداد تقلباتها ، وأن الفقراء ومواطنى دول الجنوب سيكونون هم الأكثر معاناة(١١).

توضح المحاور سالفة الذكر أن النظرة الأوسع للأمن و السعي إلى تحقيقه تفرز أهمية البحث عن نوع من التعاون بين عدة دول قد تكون مستهدفة بهذه التهديدات لأمنها ، بل و العالم أيضاً. حيث إن هذه التهديدات العالمية سواء في أبعادها البيئية ، و السكانية ، و الاقتصادية ، و الثقافية ، و الصحية هي بالفعل أشد خطورة على البشر و الدول و العالم، كما أنها قد تفوق قدرة دولة واحدة على مواجهتها .

أضحى الأمن العالمى أكثر تأثراً بسلبيات ندرة الموارد في الدول ذات الأعداد الكبيرة من السكان، وذلك كنتاج لعدم الاستقرار، ونمو الصراعات داخلها، وإمكانية امتدادها إلى المناطق المجاورة، كما يحدث في العديد من الدول في أفريقيا.

كما أضحت العلاقة بين الموارد والاستقرار السياسى واضحة في العالم ، حيث نجد دول مثل الهند تعتبر أن الموارد مكون مهم مكونات الأمن القومي والتى باتت أكثر مدعاة للقلق عند أخذ العواقب طويلة المدى لتغير المناخ في الحسبان. إن وضع علاقة سببية بين تغير المناخ وانعدام الأمن هو أمر محفوف بالمخاطر، ولكن يمكن الوصول إلى العديد من النتائج المفترضة. وإحدى هذه النتائج هي أن تغير المناخ سيزيد من جذوة الصراعات الداخلية القائمة فيها. وقد يؤدي تغير المناخ إلى إثارة العديد من المشكلات، منها: نزوح السكان وانعدام الأمن الغذائي وفقدان المياه والأزمات الاقتصادية. فيما يتعلق بالشأن الأول، يعد تمرد الماويين ضد الحكومة أحد الأمثلة الرئيسية لذلك. وعلى الرغم من ضعف هذا التمرد، إلا أنه واسع الانتشار، حيث يمتد لأكثر من ثلثي الولايات الهندية، وغالبًا ما تشير إليه السلطات في نيودلهي

باعتباره التهديد الأخطر على الأمن الداخلي للبلاد، حيث إنها مناطق غنية بالموارد الطبيعية. كما نجد أن الأمر يمكن أن يمتد إلى صراع على الموارد المائية مع باكستان، وهو ما يمكن أن يؤدى إلى صراع ليس إقليمياً فقط، وإنما يهدد السلم والأمن العالمى في ظل العلاقات التاريخية المتوترة بين الدولتين. كما تمثل المياه في الوقت نفسه عاملاً رئيسيًا في الخلافات الحدودية بين الهند والصين. وتتمحور هذه الخلافات حول إحدى بقاع المنطقة النادرة الغنية بالمياه، لا سيما ولاية أروناشال برادش. وتعاني الصين، كما هو الحال بالنسبة للهند، من انعدام الأمن المائي(١٢).

تشير الأمثلة السابقة إلى أن التحول نحو مفهوم جديد للأمن العالمى بات ضرورياً في ظل التهديدات الناتجة عن الاهتمام بالبيئة سواء عن طريق حماية وحسن إدارة الموارد الطبيعية، وعدم استنزافها، أو في الإضرار بالبيئة من خلال السياسات والبرامج والمشروعات من جانب المؤسسات الحكومية أو الخاصة، أو إهمال التعاون فيما بين دول العالم في مواجهة التهديدات العالمية مثل التغير المناخي، وارتفاع درجة حرارة الأرض، وتنظيم استخدام الطاقة الملوثة للبيئة، و الحد من الأنشطة الصناعية الضارة بالبيئة.

تزداد أهمية المدخل الخاص بالاستدامة وتواصل الحياة البشرية في أن تلك التهديدات عالمية الطابع من حيث المجال، وشديدة في آثارها التدميرية، وتتعلق باستمرارية الحياة البشرية على كوكب الأرض، وهو ما يتطلب مدخلاً جديداً للأمن العالمى يركز على أمن الإنسان، وليس الدول فقط أو مصالح النخب السياسية أو الاقتصادية ، كما يتطلب آليات جديدة للأمن التعاونى، وهو ما تطرحه الورقة في الأجزاء التالية.

ثانيا: مفهوم و أبعاد الأمن الإنسانى، وموقع الأمن البيئي فيها

يمكن اعتبار مفهوم الأمن الإنساني (Human Security) أحد المداخل الأساسية في إعادة تقييم مفهوم الأمن القومي وتوسيعه ، وتوقف نظم الحكم في العالم – وبخاصة في دول الجنوب– عن ادعاء التهديدات العسكرية و السياسية الموجهة للدولة وكيانها من أجل تفسير عدم إيلاءها الاهتمام الكافي بتأمين البشر فيها صحياً، و اقتصادياً، واجتماعياً ، وسياسياً ، و بيئياً ، وغذائياً. و يثار تساؤل مفاده : ما فائدة تأمين الدولة عسكرياً و سياسياً ، من خلال جيوش وتحالفات عسكرية وسياسية وإنفاق عسكري وسياسي ضخم ، للمواطن الذي لا يجد رعاية صحية أو الغذاء اللازم والآمن له ولأسرته ، أو يعيش في بيئة غير آمنة من مظاهر الإساءة المختلفة لها أو سوء استخدام مواردها ، أو يعانى من الفقر وعدم استقرار الدخل أو وجود فرص عمل للمواطنين أو عدم الأمان لشخصه وأسرته وممتلكاته ، والتى تعد أسباباً أساسية لعدم الاستقرار السياسي في الدول في القرن الحادى والعشرين.

مفهوم الأمن الإنساني

يوجد اتفاق على أن السؤال المركزي الذى يكمن وراء فكرة الأمن الإنساني هو: إلى أي مدى نحن كأفراد آمنون وأحرار ؟، وهو ليس سؤالاً جديداً ، ولكنه هو ما يشحذ اهتمام كل من صانعي السياسات، والمفكرين على حد سواء(١٣). ويرجع الفضل في تطوير مفهوم الأمن الإنساني إلى تقارير التنمية البشرية بوجه عام ، وتقرير عام ١٩٩٤

بصفة خاصة و الذي أكد على المفهوم، وأعاده إلى بؤرة الاهتمام العالمى[١٤].

أبعاد الأمن الإنسانى

يتضمن الأمن الإنساني عدة أبعاد من أجل تحقيقه ومن ثم تحديد التهديدات الموجهة له ، وهى:

١- الأمن الاقتصادي ٢- الأمن الغذائي
٣- الأمن الصحي ٤- الأمن البيئي
٥- الأمن الشخصي ٦- الأمن المجتمعي
٧- الأمن السياسي[١٥]

ويقّصد بالأمن البيئى في إطار الأمن الإنسانى بأنه كفالة السلامة البيئية للبشر ، وتوفير نوع من الحماية لهم من التهديدات البيئية ، خاصة مشكلات مثل التلوث[١٦]. و عدم إهمال الحكومات لآثار الإهمال البيئي على صحة البشر وحياتهم، وكذلك حسن استخدام الموارد الطبيعية المتاحة للدول، وتنميتها قدر الإمكان، ومن تلك الموارد المياه، والنفط، والمعادن والمساحات الخضراء وغير ذلك من الموارد .

يتضح أن الأبعاد البيئية في الأمن الإنساني تعنى البيئة المحيطة بالإنسان، ومن ثم فهي متغير أساسي في تأمينه، حيث إن الأبعاد البيئية تتعلق بالأمن الغذائى المتاح للأفراد، وكذلك الأمن الصحى، وأيضاً الأمن الاقتصادي، حيث إن الأمن البيئي وفق المنظور السابق للأمن الإنساني يعنى توفير بيئة آمنة للأجيال الحالية والمستقبلية، ويتضمن ايضاً حسن استخدام الموارد الطبيعية المتاحة، و من ثم فإن إساءة استخدام تلك الموارد يؤثر سلباً على شمول التنمية لجميع المواطنين، ومن ثم فكرة العدالة والإنصاف، وفى ذات الوقت على ما هو متاح في المستقبل للأجيال القادمة، وهو ما يؤثر على حياة البشر في المرحلة الحالية أو في المستقبل.

وأحاول في هذه الدراسة طرح تعريف للأمن (الإنساني) ، والذى يعنى من وجهة نظر هذه الدراسة " وصول الإنسان إلى حالة من الطمأنينة، وقدرته على ممارسة الخيارات المختلفة ، من خلال توفير سبل الحياة الاقتصادية الهانئة ، من خلال عمل ثابت ، ودخل ملائم لاحتياجاته ، يتيح له عدم التعرض للفقر ، وضمان حصوله على ما يكفيه من غذاء ، ويشمل توفير الرعاية الصحية الملائمة ، والمعيشة في ظروف بيئية ملائمة ، وتأمين شخصه من التعرض للإيذاء ، والعنف سواء الناتج من الحروب الخارجية للدولة أو فى داخلها أو الجماعات الإجرامية ،وشعوره بأنه منتم إلى المجتمع، ويحظى بمعاملة تليق بهذا الانتماء ، كما يكون بإمكانه ممارسة حقوقه السياسية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والاقتصادية بحرية ، وتحريره من كل ما يعوقه عن تحقيق تلك الأبعاد ، حتى ولو كانت الدولة والنظام ذاته".

المكون البيئي في الأمن الإنساني

يتضح من الطرح السابق أن البيئة تمثل الإطار العام الذى تتفاعل فيه العناصر المختلفة للأمن الإنساني، حيث إنها تؤثر في العديد من أبعاده، بل إننا إذا ما اعتبرنا الأمن الإنساني هو أمن الحياة بالنسبة للأفراد ، فإن البيئة هي التجسيد للإطار الذى توجد فيه تلك الحياة. ونجد أن العديد من الباحثين يرى أن العلاقات فيما بين البيئة والأمن الإنسانى بالتأكيد قوية للغاية، وفى ذات الوقت معقدة، حيث أن الأمن الإنسانى يتعلق بوصول الناس إلى الموارد الطبيعية، وتعرضهم لسلبيات التغير البيئى، وأن الكثير من عوامل التغير البيئى

تتأثر بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشر بالأنشطة البشرية والصراعات[١٧].

- كما نجد أن التدهور البيئي يؤدى إلى الإضرار المباشر بالأمن الجسدي للأفراد، وكذلك ما يتعلق بالحياة الجيدة الخاصة بهم والحرية الإنسانية ، وذلك على الرغم من أن البعض يشير إلى الغموض والشك في ذلك لعدة أسباب:
- أن الانهيار البيئي يأخذ وقتاً طويلا ويمر بعدة مراحل قبل أن يصل إلى التأثير المباشر على صحة وبقاء الإنسان، وهو ما قد يختلف انطلاقاً من عدة عوامل مثل الموقع الجغرافي، والمناخ، والصحة العامة للسكان وغير ذلك من العوامل، وهو ما يجعله عاملاً كامناً لتهديد الأمن الإنساني.
- الإضرار بصحة البشر قد تحدده عوامل مختلفة، ومن ثم هناك تشخيص مغالى فيه للأضرار البيئية، وقد تكون الأسباب فردية إلى حد بعيد، ومن ثم الربط بين تدهور البيئة وانتشار الأمراض تعد مهمة ليست سهلة.
- التدهور البيئي ينتج عن المؤسسات التي يديرها البشر، ومن ثم فهي أيضاً مسألة ترتبط بالحرية الإنسانية المتاحة لهم.
- يشار هنا إلى أن بناء السدود والمفاعلات النووية قد تكون له آثاره السلبية على النظام البيئي، وتكون له عواقبه السلبية. كما أنها تؤثر على العادات، والثقافات المحلية، وأن نقل الناس من أماكن سكناهم لبناء تلك المفاعلات والسدود يمكن أن ينظر إليه باعتبار أنه ضد الحرية الفردية لهم في العيش في أماكن يفضلونها، ومن ثم فليس هناك خير مطلق، ولكن على بعض الأفراد تحمل بعض التبعات من أجل خير أكبر ومنفعة عامة[١٨].
- ويشير لونجرجان(Longergan) أنه حسب تصور مشروع الأمم المتحدة الخاص بالبحث في العلاقة بين التغيرات البيئية والأمن الإنساني(GECHS)، فإن الأخير يتحقق عندما يتاح للأفراد والمجتمعات الحد أو إنهاء أو التعامل مع التهديدات الخاصة بالحقوق الإنسانية، والبيئية، والمجتمعية، وامتلاك القدرة على ممارسة تلك الخيارات الإنسانية، ويشاركون في الحصول عليها[١٩].
- ويوجد رأى أنه على الباحثين التفرقة بين تهديدات مباشرة للأمن الإنساني، مثل الحروب والجرائم، والإرهاب، والأفعال غير الإنسانية مثل الرق، والاتجار بالنساء والأطفال، وسوء معاملتهم، ومعاقبة المنافسين السياسيين، والمحاكمات غير العادلة. و الاتجار بالمخدرات وإدمانها، والعنصرية والتفرقة، والاستبداد، وكذلك النزاعات الدولية، واستخدام الأسلحة الأكثر دماراً. و التهديدات غير المباشرة مثل الحرمان من الأساسيات كالغذاء والماء النقي، والرعاية الصحية الأساسية، وكذلك الأمراض، والكوارث الطبيعية وتلك الناتجة عن البشر، وتراجع التنمية، وتهجير الناس واللاجئين إضافة إلى التدهور البيئي على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية[٢٠].

نخلص مما سبق إلى أن إدخال مفاهيم جديدة وأبعاد خاصة بالأمن العالمي وكذلك الأمن الإنسانى، أدى إلى إعادة النظر فى مفهوم الأمن الوطنى حيث ظهر اتجاه قوى نحو توسيع مفهوم الأمن و التغير في الأسئلة و المحاور الأساسية للأمن ، سواء فيما يتعلق بمن يتم تأمينهم ، أو ماذا يتم تأمينه ، وما هى طبيعة التهديدات الأمنية ومصادرها ، وأنسب الأدوات التي تستخدم لتحقيق

الأمن. أدى كل ما سبق إلى عدة نتائج كان من بينها التوسع في رصد التهديدات للحياة البشرية، ومنها البيئة سواء من خلال رصد استخدامات الموارد الطبيعية في العالم، والتحولات المناخية، والإساءات المختلفة للبيئة من خلال منظور يهتم بالتواصل والاستمرارية، وكفالة الأمن للأجيال القادمة.

ثالثاً: التنمية المتواصلة والعلاقة بين البيئة والأمن

تقدم التنمية المتواصلة متغيراً أساسياً في العلاقة بين البيئة والأمن الإنسانى، حيث تعد أكثر اهتماماً بقضايا العدل

والإنصاف في التنمية، والاهتمام بمستقبل الإنسانية من خلال الربط بين البيئة والحفاظ عليها، وبين الحفاظ على حياة آمنة للبشر، وذلك انطلاقاً من محدودية الموارد على كوكب الأرض، وضرورة التحول نحو الاقتصاد الأخضر، والحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة، وتحمل الأغنياء سواء كانوا دولاً أو مؤسسات أو أفراد لمسئولياتهم تجاه الحياة البشرية، وعدم تهديد الأمن الإنسانى في العالم من خلال استخدام القوة السياسية والإعلامية المتاحة لهم، والتأكيد أن النمو الاقتصادى ضرورة مطلقة، ولو على حساب البيئة، أو انتشار الفقر ونهب الموارد العامة لصالح النخب المسيطرة في الدول، وبخاصة في دول الجنوب ، والتى منها الدول العربية.

١- حول مفهوم التنمية المتواصلة

يعد من المتعارف عليه أن التنمية المتواصلة بشكل مبسط تعنى ضمان حق الأجيال القادمة، إلا أن هذا المفهوم العام أخذت العديد من المؤسسات البحثية، وصانعي السياسات سواء في المنظمات العالمية والإقليمية، والبرامج التنموية التابعة لها ، أو على مستوى الدول حاولت الاجتهاد في تقديم تعريف للمفهوم، ومن اشهر ما قدم في هذا الشأن تعريف تقرير برونتلاند (Brundtland Report) [٢١]، والذى دشن المفهوم، وعرفه بأنه " التنمية التى تواجه الاحتياجات الحالية دون المساومة على حق الأجيال القادمة في مواجهة احتياجاتهم" والذى صدر في عام ١٩٨٧ عن الأمم المتحدة، وناقش جدياً قضايا البيئة والتنمية، والتنمية الاقتصادية. والذى اعُتبر مرجعية لجهود التنمية المستدامة عالميا منذ صدوره ، ومن أهمها قمة ريو دى جانيرو ١٩٩٢بشأن الأرض أو البيئة و التنمية، ومرجعية لعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)[٢٢] .

ويشير المعهد العالمى للتنمية المستدامة(IISD) إلى أن ثمة محددات أساسية بشأن التنمية المتواصلة في العالم:

١- **الاحتياجات:** وبخاصة الاحتياجات الأساسية لفقراء العالم، والتى يجب أن تعطى الأولوية.

٢- **فكرة الحدود** التى توضع على وضعية التكنولوجيا، ودور المنظمات الاجتماعية بشأن الأنشطة والاستخدامات التى تؤثر على قدرة البيئة على توفير الاحتياجات الحالية والمستقبلية.

٣- **أن التنمية المتواصلة تعنى أن نرى العالم بأنه نظام يتصل بالمكان، وكذلك بالوقت.** وعند التفكير بأنه نظام متصل بحكم المكان، فإن تلوث الهواء في شمال أمريكا، يؤثر على نوعية الهواء في آسيا، وكذلك استخدام مواد كيماوية في الأرجنتين يؤثر على الثروة السمكية في استراليا ، وعند النظر إلى أنه نظام متصل زمنياً

فلا شك أننا نتأثر حالياً بما اتخذه اجدادنا من قرارات بشأن استخدام الأراضى الزراعية، وأن السياسات الاقتصادية التى تتبع اليوم ستؤثر على الفقر الحضرى عندما يكون أطفالنا شباباً(٢٣).

٢- تطور الاهتمام العالمى بالتنمية المتواصلة وعلاقتها بالبيئة والأمن الإنسانى

ورغم جهود الأمم المتحدة ، والعديد من المنظمات غير الحكومية بشأن دعم جهود الأمم المتحدة بشأن حماية البيئة ، إلا أن النتائج حتى الآن تعد ضئيلة مقارنة بأهمية ، وخطورة تبعات إهمال سياسات البيئة.

- ويعد من المعروف أن الدراسات الخاصة بالتنمية المتواصلة، والتى ازدهرت منذ ثلاثة عقود ، وبرامجها أفرزت فهماً علمياً واجتماعياً للعلاقة الثنائية الوثيقة بين البيئة والمجتمع، والتى تتسم بأن تأثيراتها متبادلة، حيث إن جهود حماية البيئة ستفشل إذا ما أغفلت تحسين الحياة البشرية، كما أن تحسين نوعية حياة البشر ستفشل إذا ما أغفلنا الحفاظ على الموارد الأساسية، والنظم الداعمة للحياة. والاستدامة والتواصل يحدثان عندما يتم التعامل مع التحديات الراهنة ، بينما يكون التركيز على أهداف بعيدة المدى. والأمن الإنسانى يقدم نفس الدعم للتنمية المتواصلة حيث إنه يركز على ثلاثية: البيئة، والاقتصاد، والمجتمع. وأن الأمن الإنسانى بتركيزه على التهديدات والحرمان البشرى، يمثل هدفاً للتنمية المتواصلة، حيث يجب التركيز على الرفاهة، والكرامة ، وكذلك الاحتياجات والحقوق الخاصة بالبشر، والنظر إلى الأمن الإنسانى من وجهة نظر الاستدامة يتطلب النظر إلى البيئة ذاتها كواقع نعيشه، ونتفاعل معه، ويختلف من مجتمع لآخر، ومن مكان لآخر، ومن ثم لا نشخصها فقط في تهديدها لأمن الإنسان، وإنما نحاول التعامل معها بما يدعم الأمن الإنسانى، وذلك من خلال التركيز على ثلاثية الاستدامة ، وهى: البيئة، المجتمع، والاقتصاد. ولا شك أن هذا الاقتراب لا زال جديداً، مما يجعله يحتاج إلى دعم دقته التحليلية، ومحاولة تطبيقه؛ نظراً لرؤيته المتسعة، وشموله للعديد من المتغيرات المتشابكة.

ويوضح الشكل رقم (١) الذى قدمه كاهجرام (Khagram)، هذا التداخل[٢٤] :

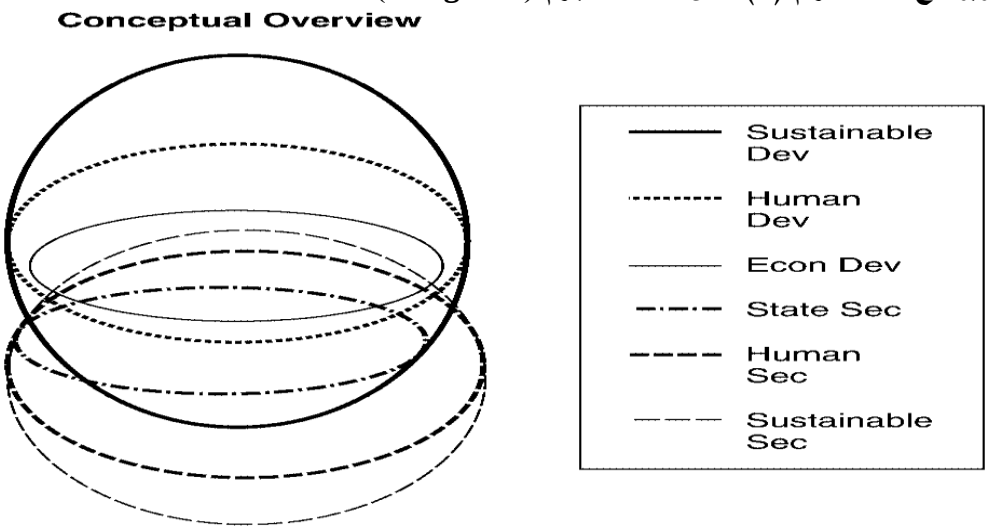

FIGURE 1. Expanding Security and Development

كما تتضح الروابط بين الأمن الإنسانى والبيئة من خلال التنمية المتواصلة في إطار جهود بلورة علم جديد حول الاستدامة أو التواصل حيث يتم مراعاة ثلاثية المجتمع، والاقتصاد، والبيئة ، حيث إن منظور الأمن الإنسانى هنا يتم توظيفه من خلال مفهوم خاص بحماية الإنسان من الاستهداف والإضعاف، و يركز في التحليل على :

- من هو المستهدف أو المعرض للمخاطر ؟
- كيف يمكن لأفعال البشر في مناطق ما، وحالات ما أن تؤدى إلى الهشاشة والاستهداف؟
- أى الأفعال والتصرفات يمكن أن يتم اتباعها من أجل الحد من الاستهداف ومواجهته؟[٢٥].

ويطور المنظور الجديد للاستدامة البشرية تحليل الفقر ، ونوعية الحياة ، حيث تحول الفقر من مفهوم أحادى البعد وثابت، إلى مفهوم آخر متعدد الأبعاد، وديناميكى، حيث يتوقف الفقر على الأصول التى يملكها الناس، ومن ثم يكون الأمن المستديم مرتبط بالمعادلة الخاصة بأنه كلما كان الإنسان يملك أصولاً ، كلما تضاءلت عوامل عدم الأمن لديه، ومن ثم كانت عملية التشبيك بين الأطر التحليلية أكثر فائدة لما يمكن أن نسميه الأمن والتنمية المتواصلين[٢٦].

كما نجد أن حماية النظم البيئية تسهم في دعم التنمية والفقر بأبعادهما المتشابكة التى سبقت الإشارة إليها، وهو ما يجعل أولوية لأمن الناس والتنمية في ذات الوقت، ومن ثم يمكن أن يقود إلى تحسين السياسات، وترشيدها، وذلك من خلال الربط ما بين الحقوق(التنمية)، والمخاطر (الأمن) في إطار أفعال ، ومبادرات، والحقوق هنا تعنى الواجبات والالتزامات الرسمية وغير الرسمية، وكذلك الإمكانات الخاصة بالحريات الأساسية، والمخاطر تعنى التهديدات، والفرص، التى قد تطرأ، والتكاليف

والمنافع الناتجة عن الواقع، أو التصرفات المستقبلية[٢٧].

وقد أوضح مؤتمر ريو+٢٠ أن الحفاظ على البيئة من خلال التحول نحو سياسات التنمية المتواصلة بما يتضمنه من تحول نحو الاقتصاد الأخضر، والحفاظ على الموارد الطبيعية، ومنع التدهور البيئى، وتحقيق العدل في المجتمعات والعالم باتت أموراً ضرورية رغم أنها لا تحظى بدعم الدول الكبرى، والقادة السياسيين فيها، وهو ما يدعم مفاهيم تقليدية للأمن ، وتفضيل المصالح الذاتية للدول والنخب على المصالح العامة الخاصة بالحياة البشرية، والتى سيكون الإنسان، وبخاصة في دول الجنوب هو الأكثر معاناة منها، وهو ما أثار غضب منظمات المجتمع المدنى المشاركة في القمة بعد مرور ٢٠ عاماً على قمة الأرض الأولى في ريو دي جانيرو[٢٨]. حيث اكتشفوا أن الإنجازات في حماية البيئة لا تتناسب مع المخاطر التى تهدد الحياة البشرية ، ومن ثم أمن الإنسان فيها، حيث لا زالت الدول تبالغ في الإنفاق العسكرى، والسياسات العامة تميل نحو تأمين النخب، ويزداد التفاوت والتهميش للفقراء في العالم، وهو ما يتفق مع دعوات مراجعة مفهوم الأمن التقليدى وإعلاء الأمن الإنسانى وفق التصور والأبعاد التى طرحتها الدراسة، في ضوء المخاطر الحقيقية التى تواجه الحياة البشرية.

- تحاول دول الجنوب أن تبلور مواقفها بشأن البيئة والتنمية المتواصلة من خلال توجه، يتمثل في التأكيد على أهمية الحفاظ على البيئة والاعتراف بخطورة التدهور البيئى وتغير المناخ، مع تنويع اقتصاداتها، والحفاظ على النمو الاقتصادى[٢٩]. وقد تغير هذا الموقف نسبياً في قمة المناخ بباريس عام ٢٠١٥، حيث وافقت دول الجنوب ومعها الصين وكذلك الصين على الاتفاق، وذلك بعد تعهد الدول المتقدمة بمساعدة الدول النامية لمواجهة ظاهرة الاحتباس بمبلغ ١٠٠ مليار دولار سنويا في ٢٠٢٠، وستكون سقفا تجب مراجعته لزيادته بحسب هذا الاتفاق، وهذا مطلب لدول الجنوب منذ زمن بعيد[٣٠].

ومن خلال الأطر التحليلية التى تربط بين الأمن الإنساني، والبيئة والتنمية المتواصلة يتشكل اقتراب يؤكد ضرورة تطوير السياسات البيئية والأمنية والتنموية بصورة تعكس التشابك والارتباط فيما بينها، ومن ثم ضرورة الموازنة فيما بين الأهداف المختلفة للسياسات سواء في منطقة ما أو على مستوى التنمية. كما ينبغى مراعاة التوسع في توفير الحقوق التنموية وكذلك مواجهة المخاطر على حياة البشر، والسياسات التى يجب أن تتضمنها، وهو ما يجعلنا في موقف أفضل لتحقيقهما على أرض الواقع، وهو ما يتيح الفرصة لإعادة التفكير بشأن التعاون في العالم ، وعلى مستويات متعددة، وكذلك مواجهة الكوارث والأزمات الحالية الناتجة عن البشر أو الطبيعة من خلال رؤى بعيدة المدى تعتمد جهوداً وقائية وتسعى لإعادة البناء لما تم تدميره في البيئة، وكذلك ضمان إعادة التوزيع للأصول والحصول على الموارد. وقد أوضح "بان كى مون" الأمين العام للأمم المتحدة في قمة باريس للمناخ عام ٢٠١٥ أن مسألة واحدة ناتجة عن سوء السياسات البيئية مثل الاحتباس الحرارى كيف أنها تسهم في الفقر من خلال نشر الجفاف والتصحر وتهدد حياة البشر من خلال ذوبان الجليد[٣١]. ولذلك ثمة توجه متزايد يؤكد أن العالم يجب أن يتوقف عن الإضرار بالبيئة وأن يطور سياسات أكثر فعالية في مواجهة

التهديدات الناتجة عن السياسات الخاطئة التى تسعى فقط لأهداف اقتصادية دون أن تراعى تواصل واستدامة الحياة الآمنة بيئياً للشعوب، ويقع في أخطاء الاحتلال الأجنبي وتقدم اقتصادات دول الشمال على حساب البيئة والموارد المتاحة سواء في دول الجنوب أو على مستوى العالم، وهو ما تؤكده مفاهيم وسياسات التنمية الشاملة و المتواصلة، والتى باتت اقتراباً وتوجهاً مهماً في دراسة السياسات في العالم . كما يقدم مفهوم الأمن الإنساني وتطوير مفهوم الأمن وسياساته أحد المداخل المهمة في هذا الصدد من خلال شمول مجالات تأمين البشر ، وعدم التركيز على السياسات التقليدية التى تُعلى من التوجهات العسكرية والسياسية لتأمين الدولة، والتى هى بلا شك مهمة، ولكنها ليست مطلقة، وليست الأهداف أو السبل الوحيدة لمواجهة تهديدات الدول، وهو ما ينطبق بشكل واضح على المنطقة العربية، وهذا ما يتناوله الجزء التالى من الدراسة.

المبحث الثانى: التهديدات البيئية في المنطقة العربية

تعانى الدول العربية بشكل واضح في بداية القرن الحادى والعشرين مجموعة من التهديدات البيئية سواء بسبب الملوثات، أو نقص الموارد الطبيعية، وذلك إضافة إلى الانعكاسات السلبية للتغيرات المناخية، في بعض الدول ، والتى يتوقع أن تزيد في المستقبل، وقد يكون من المهم التعرف على التهديدات البيئية في إطار تهديدات الأمن الإنسانى في إدراك المواطن العربى، وهو ما يقدمه الجدول رقم (١) في الملاحق، من خلال استبيان تم إجراؤه لتقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٩. والذى يوضح آراء المواطنين في الكويت ، ولبنان، والمغرب وفلسطين حول أهمية التهديدات البيئية المتمثلة في الملوثات البيئية، ونقص المياه، وكذلك الجوع، والفقر، والأوبئة والأمراض المعدية، وهو ما يشير إلى أهمية دراسة تلك التهديدات تفصيلاً، ويبين ارتفاع وعى المواطنين العرب بشأن أهمية التهديدات البيئية لحياتهم اليومية.

توجد عدة مظاهر للتهديدات البيئية في المنطقة العربية ويمكن الإشارة إليها في عدة محاور لا تتسع الدراسة الراهنة لحصرها، ولكن من بينها:

أولا: ضغوط الموارد البيئية في المنطقة العربية.. المياه نموذجاً

فيما يتعلق برسم خارطة تهديدات تغير المناخ وتأثيرات التنمية الإنسانية في البلدان العربية نجد أن هناك قلقاً متزايداً حول إمكان الحصول على المياه، خصوصاً حيث يتشارك بلدان أو أكثر بعض مصادر المياه ، وأن هذه الحالة تنطبق على ٦٥% من أحواض الأنهار في المنطقة العربية، وورود سيناريوهات أكثر جفافا للعديد من الأنهار، حيث إنه بالنسبة لتدفق مجرى النيل توجد تسعة سيناريوهات حديثة بين عدم حدوث أى تغير، وبين حدوث انخفاض بنسبة ٤% بحلول عام ٢٠٥٠، وتأكيد بعض الخبراء من أمثال كونواى(Conway)عن أهمية التغيرات الطبيعية في إمدادات مياه النيل، والتى تعود إلى تقلبات نسبة هطول الأمطار على المرتفعات الإثيوبية، وهو ما أوضحته بعض مراكز الرصد حول تلك التقلبات من عقد لآخر وهو ما يتوقع في عشرينيات هذا القرن. وستعانى أنهار دجلة والفرات انخفاضاً في تدفق مياههما يصل إلى ما بين ٣٠- ٥٠ سنتيمتر[٣٢] .و أكدت ذلك دراسات كريستنسين وهيوتسون وآخرون،

(Christensen, J.H., B. Hewitson.) [٣٣] ، وكذلك دراسة كونواى وما أكده حول التحديات المائية في المنطقة العربية، وتأثير تلك التغيرات على واقع الشعوب والتنمية وركز في دراسته على نهر النيل والدول العربية التى تفيد منه[٣٤]، وهى دول تصدر منتجات زراعية لدول عربية أخرى وبخاصة مصر والسودان، كما توجد استثمارات زراعية عربية فيها وفى دول أخرى مثل أوغندا. وتوقع تقرير كونستمان وشوبان وهيكل وريمر (Kunstmann, Suppan , Heckl and Rimmer:) في عام ٢٠٠٧ انخفاضاً بنسبة ٢٥% في متوسط نسبة الأمطار السنوية في الحوض الأعلى لنهر الأردن، وانخفاضاً بنسبة ٢٣% من مجموع مدد النهر عند مصبه ، وذلك فضلاً عن نقص كبير في نسبة تجدد المياه الجوفية في دول المنطقة[٣٥].

- كما توجد مقولات حول أنه في المناطق التى تعانى عدم استقرار سياسي وتوترات يمكن أن يشكل المناخ عاملاً مضاعفاً للتهديد حيث يزيد من مشكلة ندرة المياه تفاقماً، وكذلك التوتر داخل البلد المعنى من جهة، وبينه وبين البلدان التى تشاركه الموارد المائية، والجغرافيا والحدود السياسية من جهة أخرى ، فعلى سبيل المثال من الممكن أن يزيد تغير المناخ التوتر ويعمق الصراع بين الأراضى الفلسطينية المحتلة وإسرائيل وفق تحليل تروب و جاجروسك (Tropp, H., Jagerskog A) [٣٦]. كما يتنبأ البعض بأنه مع تزايد تغير المناخ سيصبح احترام الترتيبات الخاصة بالشراكة في الموارد المائية أكثر صعوبة، وذلك على الصعيد السياسى [٣٧].

ويعد من الواضح أن منطقتى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و أفريقيا جنوب الصحراء هشة وزاخرة فيما يتعلق بالنزاعات في العالم، ونجد أن ندرة المياه، والمواد الغذائية كانت دائما مثار نزاعات وحروب أهلية فيها، وهذا النوع من الصراع هو من بين الأسباب الرئيسة التى تقف وراء الهجرة الجماعية والتهجير الداخلى، كذلك لا يمكن إهمال الضغوط البيئية وخصوصا انحسار المدد المائي إلا أن تزايد العداوات القائمة في المنطقة، سيضيف حسب دراسة وارن وآخرين (Warren, R., Arnell, N., Nicholls, R., Levy, P., 2006:90) ما بين ٨٠-١٠٠ مليون إنسان في الفترة من ١٩٩٥-٢٠٢٥إلى الذين يعانون نقصاً في الموارد المائية وفق مؤشر أقل من ١٠٠٠م/٣ للفرد سنوياً[٣٨].

كما ستتفاقم تأثيرات تغير المناخ على توافر المياه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام ٢٠٨٠، وسيؤدى الضغط الناتج عن قلة الماء إلى التنافس على الحصول عليه أشد حدة في كل القطاعات ، والمواقع الجغرافية، وسيزيد من عبء الضغط على المياه الجوفية التى يتم استخراجها حتى في الوقت الراهن، وفى معظم المناطق بنسبة تتجاوز التجدد المحتمل في مكامن المياه الجوفية ، وأن هذا الضغط حول استهلاك المياه مرتبط وفق تحليل العشا (Elasha B. Osman) [٣٩]، بالنزاعات والخلافات السياسية على المستويين الوطنى والإقليمي، والتى قدمت عدة دراسات أوضحت فيها أهم التهديدات الخاصة بتغير المناخ في المنطقة العربية، ومن أهمهما ما كتبته عن مناطق الأنهار[٤٠]، وباللغة العربية عن مشكلات المياه ومصادر التلوث وتهديدات المنطقة [٤١].

ويؤكد د. مصطفى طلبة الخبير العالمي والرئيس الأسبق لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن ندرة المياه، التي يضاعف من خطورتها انتشار التلوث فيها، تعتبر في الوطن العربي واحدًا من أهم التحديات الرئيسية التي ينبغى التعامل معها[٤٢]. ويوضح الشكل رقم(٢) في الملاحق نصيب الفرد من موارد المياه العذبة الداخلية المتجددة، والذى يوضح أن كافة الدول العربية تعانى نقصاً في هذا القطاع، فيما عدا جزر القمر، ولبنان، وتتضح الحالة الحرجة لدول الخليج العربية، وذلك إضافة إلى الحالة المصرية، وهو ما يثير مسألة حروب المياه في المنطقة، وتزايد معاناة شعوبها، وهو ما يوضحه الشكل رقم ٢ في ملاحق الدراسة[٤٣].

ثانياً- الضغوط السكانية في المنطقة العربية

يمكن القول إن تزايد السكان في المنطقة العربية يمثل ضغوطاً واضحة على الموارد البيئية المتاحة، وبخاصة في ظل غياب سياسات واضحة للتعامل مع تلك الزيادة، أو بشأن إعادة توزيع السكان في دول المنطقة العربية، ولعل مصر نموذج واضح في هذا السياق. وتجدر الإشارة إلى أن عدد سكان البلدان العربية يتزايد بنسب عالية، حيث كانوا ١٢٨ مليوناً سنة ١٩٧٠، ووصلوا إلى ٣٥٩ مليوناً في عام ٢٠١٠، ويتوقع أن يصبح عدد سكان المنطقة العربية ٥٩٨ مليون نسمة في عام ٢٠٥٠، وذلك بارتفاع يبلغ نسبة الثلثين، أو بزيادة ٢٣٩ مليوناً عن عام ٢٠١٠[٤٤].

- تميزت البلدان العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين بواحد من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم أجمع، وفى الفترة الممتدة بين العامين ١٩٧٥ و١٩٨٠ ، كان متوسط معدلات الخصوبة في المنطقة ٦.٥، وهو ما يعنى أن معدل إنجاب المرأة العربية في عمر الإنجاب يتراوح ما بين ٦ و٧ مواليد، وقد انخفض هذا المعدل إلى ٢.١ في المائة سنوياً في الفترة ما بين العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ [٤٥]، ومن المتوقع أن يزيد النمو السكاني بنسبة ١.٩ في الفترة من ٢٠١٠إلى ٢٠١٥، وتقارب هذه النسب ضعف المتوسط الحسابي العالمي خلال الفترات نفسها، وهى ١.١ في المائة حسب بيانات إدارة الأمم المتحدة للشئون الاجتماعية والاقتصادية(UNDESA)[٤٦]. وعلى الرغم من الانخفاض النسبى في النمو السكانى في البلدان العربية في بداية القرن الحادى والعشرين، إلا أن أعداد السكان لا زالت كبيرة نسبياً كنتيجة للزيادات في معدلات المواليد في سنوات سابقة.

كما تتفاقم آثار المشكلة السكانية إذا ما أخذنا في الاعتبار اعتماد العديد من البلدان العربية على استيراد المواد الغذائية الخاصة بها من الخارج من جراء تناقص المناطق الزراعية، والتوسع الحضرى، وهو ما يزيد من التأثيرات السلبية على ميزانها التجارى، وخيارات النمو الاقتصادى المتاحة لها[٤٧]. كما يوجد تحدٍ أساسى يواجه العديد من البلاد العربية، يتمثل ليس فقط في إمداد المواطنين بالسلع، ,إنما يمتد الأمر إلى تردى قطاعات الخدمات والمرافق الحكومية المختلفة، وهو ما يوجب التعامل معه ومواجهته في ظل تزايد أعداد السكان، رغم قلة قدرات الدول.

ثالثـاً: الهجـرة والصـراعات فـي المنطقـة العربية

تشـهد المنطقـة العربيـة عـدة أنمـاط مـن الهجـرة الداخليـة و الخارجيـة ، إلا أن القاسـم المشـترك فيمـا بينها يتمثل في الآثار البيئية السلبية التى تتركها تلك الأنماط، سواء على المناطق التى يتم الهجرة إليها أو تهديـدها لجوانـب متعـددة للأمـن الإنسـانى للمهاجرين ، أو للسكان في المناطق التى تتم الهجرة إليهـا، وخصوصـاً كونهـا لا تـتم بشـكل مـنظم أو مخطط من جانب المؤسسات والأجهزة الحكومية في دول المنطقـة، وأنهـا تبـدو كحلـول شـعبية لمشـكلات يواجهها سكان منطقة ما داخل الدولـة، أو في دولـة أخـرى فتـؤدى إلـى مشـكلات للمهـاجرين، وإضـافة اخرى جديدة للمناطق التى تتم الهجرة إليها.

الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن

أود فـي البدايـة أن أشـير إلـى أن توسـع المـدن العربيـة يطـرح تحـديات خاصـة، ذلـك أن التحـول الحضـرى المتسـارع فـي المنطقـة يضـيف أعبـاء جديدة على البنية التحتية المتأزمة أصلاً، ويخلق فـي العديـد مـن المـدن أوضـاعاً معيشـية غيـر صـحية، يشـوبها الازدحـام وانعـدام الأمـن، وتـردى الأوضـاع البيئيـة. توضـح مقارنـة بسـيطة بشـأن التحول الحضرى في المنطقة العربية حجم الزيادة حيث نجد أنـه فـي العـام ١٩٧٠ كـان ٣٨% مـن السـكان العـرب مـن الحضـر، وقـد ارتفعـت هـذه النسبة إلى ٥٥% في عام ٢٠٠٥، وربما تتجاوز ٦٠% فـــي العـــام ٢٠٢٠ حســـب بعـــض التقديرات[٤٨].

يعد من الحقائق الواضحة في المنطقة العربية أنها اتسمت في بداية القرن الحالى بتحركات سكانية واسـعة انتقـالاً مـن المنـاطق الريفيـة إلـى المنـاطق المدنية، ومن الأعمال الزراعية التقليدية إلى التوظف في القطاعات الصناعية والخدماتية . كما ترافق نمو المنـاطق المدنيـة المتسـارع ، ونمـو المـدن الكبـرى ، وتحديداً بغداد ، وجدة والجزائر ، والقاهرة، والرياض، وعمـان، ممـا يثيـر مشـكلة قـدرة الحكومـات فـي تلـك الدول على توفير الخدمات العامة اللازمة للمدن[٤٩].

وتوضح إحصاءات إدارة الأمم المتحدة الخاصة باتفاقـــات التغيـــر المنـــاخى (UNFCCC)عـــن التهديدات البيئية في المنطقة العربية – وفق الجدول رقم (٢) في الملاحق- حجم الآثار السلبية بشأن التأثيرات المناخية المتوقعة على الأمن والتنمية في المنطقـة العربيـة، كمـا تظهـر خطـورة التـأثيرات المحتملـة فيمـا يتعلـق بارتفـاع درجـات الحـرارة فـي الـدول العربيـة، وتعرضـها لانخفـاض فـي المعـدلات السنوية للأمطار، وهو ما تم رصد تأثيراته السلبية فـي الجـدول، وبخاصـة فيمـا يتعلـق بالإنتاجيـة الزراعية، وخسارة مساحات من التربة، وانخفاض في المحاصيل ، وكذلك في صناعة صيد الأسماك، وهو ما يوضح خطورة الأوضاع المستقبلية في العديد من الدول العربية، حيث توجد آثار سلبية على قطاعات الزراعـة، والميـاه، وتربيـة الأسـماك والصـناعة السمكية، والمناطق الساحلية والسياحة، مما يـؤثر علـى التنمية الاقتصادية، ومصادر للدخل القومى، وذلك علاوة على أسعار السلع والمنتجات الغذائية المحلية، وهو ما تزداد وطأتـه مـع ارتفـاع أسـعار الغذاء العالمية[٥٠].

الصراعات واللاجئين في المنطقة العربية

كمـا يوجـد متغيـر مهـم يوضـح الـربط بـين التهديدات البيئية والأمن الإنسانى، والذى يتمثل في الصراعات وقضايا اللاجئين وانتشارها في المنطقة

العربية، سواء في العراق، أو فلسطين، أو الصومال، أو ليبيا، أو سوريا. وقد أوضحت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في تقريرها عام ٢٠٠٧ ضوءاً كاشفاً على تأثيرات الهجرة الداخلية وعبر الحدود من حيث تكون رداً على ما يتركه تغير المناخ من ضغوط وأعباء ، وأن اشتداد النزاعات والهجرة وتفاقمها يترك آثارا قاسية على الموارد الطبيعية، وفقدان التنوع الحيوى[٥١]. **وتحمل الصراعات في المنطقة العربية عدة تهديدات:**

- **ضغوط المهاجرين على الموارد المتاحة في الدول التى يُهاجر إليها**، وهو ما جعل بعض الدول لا ترحب بالمهاجرين السوريين.
- **تردى الأوضاع البيئية في الملاجئ** والأماكن المخصصة لاستقبال اللاجئين، وانتشار الأوبئة والأمراض فيما بينهم.
- **تردى الأوضاع البيئية في مناطق النزاعات،** وتهديد المواطنين الذين يرفضون ترك بلادهم، مما يؤثر سلباً على صحتهم.

أشير فقط هنا إلى الحالة السورية حيث تبين إحصاءات الأمم المتحدة في يوليو ٢٠١٥ تجاوز عدد اللاجئين السوريين في الدول المجاورة ٤ ملايين لاجئ وسيصل إلى ٤.٢٧ مليون لاجئ بنهاية عام ٢٠١٥، حسبما كشفت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد أكد رئيس المفوضية أنطونيو غوتيريس، في بيان، الخميس ٩ يوليو/تموز ٢٠١٥ أن هذا أكبر عدد للاجئين من صراع واحد، داعياً المجتمع الدولي إلى دعمهم. وقالت المفوضية إن معظم اللاجئين الفارين من الصراع الدائر في سوريا منذ أربع سنوات يقيمون في لبنان والأردن والعراق ومصر وتركيا التي تستضيف عددا منهم يفوق عددهم في أي بلد آخر ويبلغ ١.٨ مليون سوري، ويوجد ٢٧٠ ألف سوري آخرين طلبوا اللجوء إلى أوروبا، إلى جانب ٧.٦ مليون سوري نازحين داخل سوريا[٥٢]. ولاشك أن هؤلاء هم المسجلون فقط بينما الأرقام الفعلية تفوق ذلك. ويتزايد تعقيد مسألة اللاجئين في الدول العربية عند إضافة أوضاع الفلسطينيين، والصوماليين، والسودانيين، والعراقيين، والليبيين.

تناولت الدراسة بشكل موجز بعض التهديدات البيئية، وبخاصة ما يتعلق بالموارد الطبيعية واستخداماتها، وكذلك التلوث وتداعياته على أمن البشر في المنطقة سواء فيما يتعلق بالأمن الصحي والغذائي والبيئي في المنطقة، وكذلك انعكاسات الصراعات في المنطقة العربية في سوريا واليمن والعراق وفلسطين وليبيا على تدهور الأوضاع البيئية في المنطقة العربية، وظهور جماعات وتنظيمات مسلحة مثل داعش وسيطرتها على بعض المناطق، والتوسع في استخدام الأسلحة في المنطقة، وهو ما يزيد من تهديد البيئة في المنطقة، وأوضاع اللاجئين والمهاجرين داخل الدول العربية محل الصراعات أو في الدول المضيفة لهم. يفرض وجود هذه التهديدات ضرورة تطوير السياسات البيئية في المنطقة العربية، حيث أضحت التهديدات البيئية بالفعل سواء فيما يتعلق بالموارد الطبيعية المتاحة، أو معدلات التلوث في المنطقة تمثل تهديدات حقيقية يجدر بالدول العربية وضع سياسات لمواجهتها سواء لخطورتها على مواطنيها، أو التزاماً بالتعهدات الدولية التى وافقت عليها الدول العربية وفق اتفاق باريس بشأن التغير المناخى في ديسمبر ٢٠١٥.

المبحث الثالث: تطوير السياسات البيئية العربية من منظورى الأمن الإنساني والتنمية المتواصلة

أحاول في هذا الجزء من الدراسة طرح رؤية حول السياسات البيئية العربية ، وذلك انطلاقا من منظور الأمن الإنسانى والذى يركز على التنمية، ويأخذ المنحى التعاون الإقليمى والعالمى في مواجهة التحديات، وذلك من خلال دراسة التحولات العالمية والإقليمية بشأن السياسات البيئية ، و تحليل الواقع البيئى العربى.

أولاً: التحولات العالمية والإقليمية بشأن السياسات البيئية

توجد متغيرات عالمية وإقليمية تؤثر على السياسات البيئية في العالم، وتفيد في تطوير السياسات البيئية العربية، ومنها:

١- **نمو الوعى العام العالمى**، وتبلور رأى عام عالمى، وفى المنطقة العربية، بشأن أهمية التهديدات البيئية، مما يؤثر على وضعها فى إطار السياسات العامة للدول، وعلى المستويات الإقليمية والعالمية، وذلك على الرغم من أن مؤتمر ريو+٢٠ في ٢٠١٢ ، لم يأت بالآمال المرجوة منه بشأن الدعم السياسى الرسمى لجهود الحفاظ على البيئة، والمواءمة بين النمو الاقتصادى وحماية البيئة، وبين تأمين البشر وتحقيق الاستقرار الاقتصادى، واكتفاء الدول المشاركة بالموافقة على قضايا الحد الأدنى المتفق عليها، وقد أشار البعض إلى أن القمة أبدت النوايا الحسنة تجاه البيئة، وإن كان تمويل مشروعات البيئة قد شهد انخفاضاً كبيراً بسبب الأزمة المالية العالمية(٥٣).

٢- **انتشار الديمقراطية**، وسعى الحكومات إلى كسب التأييد العام من خلال تحسين أداءها السياسى فى القطاعات المختلفة، وتحميل الحكومات مسئولية التدهور البيئى، والتغيرات المناخية السلبية.

٣- **تعزيز الحكم الرشيد فى العالم** من خلال إعادة ترتيب مبادئ الحكم فى دول العالم لتتضمن الشفافية، والمحاسبية، والمساءلة، والمشاركة، وسيادة القانون، وأولوية المواطن، والمساواة والجدارة والاستحقاق، والتجاوب مع التغيرات، وبناء التوافق والسلم فى المجتمعات والمناطق، وهو ما يخدم السياسات البيئية، ويزيد من كفاءتها، ويجعل الحكومة محل محاسبة بشأن السياسات البيئية، وهو ما يجعلها بلا شك أكثر حرصاً على ترشيدها.

٤- **النمو المتزايد للمنظمات غير الحكومية فى دول العالم المختلفة**، ومنها الدول العربية، وعبر الشبكات العالمية الخاصة بها فيما بين الشمال والجنوب، والمنتديات التى تعقد فيما بينها بشأن مستقبل الأرض، والحياة البشرية، وقضايا البيئة يؤدى إلى تعزيز رأى عام عالمى داعم لتلك القضايا، ويسهم فى إيضاح التهديدات البيئية؛ ويفضح الممارسات السلبية سواء من جانب الحكومات أو القطاع الخاص أو الأفراد فى دول العالم، ومنها المنطقة العربية؛ مما يدعم السياسات البيئية فى دول العالم المختلفة.

٥- **تزايد المراكز البحثية والمعاهد العلمية والبرامج الدراسية** بالجامعات المهتمة بالشئون البيئية، وكذلك برامج مدعومة من منظمات حكومية عالمية أو غير حكومية يؤدى إلى وجود تراث

علمى يصلح قاعدة لانطلاق السياسات من خلال توافر المعلومات والنظريات والأطروحات الخاصة بالسياسات البيئية العربية، مما يدعم صنع السياسات فى تلك المجالات.

٦- **أن الشعور المشترك بالتهديدات البيئية وخطورتها على الأمن الوطنى والإنساني يرسخ مفاهيم الشراكات والسياسات الأمنية التعاونية بين دول العالم المختلفة**، وهو ما يدعم العمل المشترك فيما بين الدول العربية، وكذلك تبادل الخبرات و التجارب والمساعدات العالمية والإقليمية فى مجال السياسات البيئية، وذلك فى مواجهة التهديدات التى فصلتها الدراسة، وكذلك لتلبية مطالب الرأى العام العربي المتزايدة بشأن الحفاظ على البيئة كنتاج للعدوى العالمية الخاصة بالاهتمام بالبيئة، و تزايد الوعي العربي بخطورة المشكلات والتهديدات البيئية، والبحث عن نوعية حياة أفضل للمواطنين تتضمن اهتماماً أكبر بالبيئة.

ثانياً: دوافع تطوير السياسات البيئية في المنطقة العربية

توجد عدة عوامل ومتغيرات مهمة تدفع لتطوير السياسات البيئية العربية في القرن الحادى والعشرين، منها:

- لم يقتصر البلاء الذى أصاب مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على الافتقار إلى المياه فحسب بل تعداه إلى وجود توترات سياسية قديمة، وفى حين تدعو الضرورة إلى العمل المشترك والتعاون بين البلدان فى المنطقة فى قطاعات أخرى غير المياه والبيئة فإن المياه تبرز بوصفها الأداة التى قد تؤدى إلى تعزيز العلاقات السلمية بين الأطراف المعنية، ومن المهم خفض الطلب على المياه من خلال إدارة النمو السكانى، وتبنى التقانات الكفيلة بتوفير المياه، وأساليب التسعير ، وبخاصة فى مجال الزراعة، ويمكن للقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية والوكالات العالمية، والهيئات الوطنية أن تؤدى دوراً رئيساً فى الإدارة والاستثمار على السواء[٥٤].
- تفيد الخبرات التاريخية بأن الصراعات فى المنطقة يمكن أن تزيد عندما تزداد مطالب كل دولة بحصتها التنافسية من المياه وبخاصة فى حالة حدوث ندرة فى المياه مقارنة بالطلب، مما يتطلب دعم الطرق التعاونية لمواجهة تلك المشكلات، وتحويل المياه من مصدر للصراعات إلى جسور للتعاون بين الدول[٥٥].
- على الدول العربية أن تدرك خطورة النقص المائى، وهو ما يعنى ضرورة التوسع في تحلية المياه، والحد من تلوث المناطق الساحلية ، والتوسع العمرانى والصناعى في تلك المناطق، وتطبيق اقتصاديات البيئة ومحاسباتها، وتطبيق أساليب التقويم الاستراتيجى، والتراكمى للمشروعات الاقتصادية، وقياس المخاطر البيئية[٥٦].
- يجدر بالدول العربية معالجة ما يمكن أن نطلق عليه الغموض في عملية صنع السياسات البيئية، والتى تعد سمة عامة حسب بعض المحللين للسياسات العامة في الدول العربية، والتى ترجع بالأساس لطبيعة نظم الحكم في العديد من الدول العربية ، والتى تتسم بنوع من الاستبدادية، والتسلط[٥٧] وغياب المساءلة والشفافية في الكثير منها رغم وجود برلمانات في العديد منها [٥٨]، وكذلك انتخابات حولت الكثير منها إلى حكم فردى مطلق بواجهة وإجراءات ديمقراطية[٥٩]. وهو واقع

بدأ في التغير منذ عام ٢٠١١، ولكن لا زال تغيراً أولياً، وتتم مواجهته ببعض المعوقات التى تقلل من تطوره، وتحاول إعادة إنتاج النمط القديم من النظم الحاكمة، والسياسات العامة.

- البحث عن سبل التعاون في الحفاظ على الموارد، وتنميتها، وهو ما بدأ يتحول إلى نظريات أضحت خلفية لسياسات عامة حول تنظيم ذلك التعاون ، ومن تلك النظريات ما طرحته ألينور أوستورم (Elinor Ostorm) بشأن ما يسمى بموارد الحوض المشترك (Common Pool Resources- CPRs) ، وذلك لمنع الاستخدام الجائر للموارد البيئية ، والذى يؤدى إلى تدمير الموارد التى يعتمد عليها البشر في الدولة أو عدة دول ، وبخاصة في استخدام الأراضى الزراعية، والنظم البحرية ، ويمكن أن تطبق إما من خلال تقسيم الملكية وإتاحتها للقطاع الخاص، أو قيام الدولة بإدارة تلك العمليات(٦٠). وتعد نظرية الحوض المشترك جديرة بالدراسة عربياً، إلا أننا في كلتا الحالتين سواء بإتاحة الأمر للملكية الخاصة، أو إدارة الموارد من خلال الدولة، نحتاج إلى دولة قوية تقوم بعملية تقنين واضحة لتلك الاستخدامات وتشعر بأهمية وضع معايير محددة ومرنة، وفى ذات الوقت تسعى للحد من الفساد في إدارة تلك الموارد من خلال إرساء مبادئ الشفافية والمحاسبية، ومن ثم إصلاح السياسات الحكومية فى هذا القطاع.

الخاتمة والتوصيات

حاولت فى هذه الدراسة بحث مشكلة رئيسة مفادها أنه رغم التهديدات البيئية الموجودة في الدول العربية، إلا أن السياسات لا ترقى إلى مستوى تلك التهديدات، وقد أوضحت من خلال الدراسة حجم وتنوع التهديدات البيئية، وانعكاساتها على الأمن الإنسانى بل إن بعضها يرتبط بالأمن الوطنى، وذلك مثل مساحات الأراضى الزراعية، والموارد المائية، ولكن السياسات البيئية في معظم دول المنطقة العربية لا زالت تؤجل مواجهة تلك التهديدات، وتنشغل بالهموم والمشكلات التنموية اليومية دون الاهتمام بالتنمية المتواصلة، و تهتم بتحقيق الاستقرار السياسى، إلا أن العديد من صانعى القرار لا يدركون أن التهديدات البيئية تتسم بأنها تدريجية، وتأخذ وقتاً طويلاً للنمو والتزايد إلا أنها عندما تحدث تكون ذات آثار تدميرية ليس فقط على الإنسان بل على شرعية النظم الحاكمة، حيث ستكون فشلت في تحقيق الأمن الوطنى للدولة والمواطنين، وهو ما لا يتهدد فقط من خلال المواجهات العسكرية مع قوى خارجية، أو مواجهة إرهاب داخلى، وإنما يتعلق بتأمين وتلبية احتياجات المواطنين. كما أن ندرة الموارد الطبيعية تؤدى إلى عدم الاستقرار السياسى فى حالات كثيرة كما أوضحت بشأن الصراعات حول الموارد، وتحميل الشعوب لحكوماتها مسئولية الفشل فى ذلك. كما أن تجمعات وتنظيمات رجال الأعمال والمستثمرين سواء المنتمين للدولة أو الاستثمارات تتحدى بشكل واضح تطوير سياسات اقتصادية محافظة، وتلتقى تلك الضغوط مع رغبات النخب السياسية في دعم النمو الاقتصادى في الدول العربية باعتبار أن ذلك يسهم بدرجة أعلى في الاستقرار السياسى ومواجهة تحديات مثل الفقر والبطالة، وتوفير موارد للإنفاق العام، ومن ثم تعلن عن اهتمامها بالبيئة دون اتخاذ سياسات فعالة بشأن الحفاظ على البيئة، والتحول نحو ما يمكن أن نسميه بالاقتصاد الأخضر، والذى يعد أكثر اهتماماً بالتداعيات البيئية أكثر من النمط الراهن في إدارة

السياسات الاقتصادية، والذى لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال مساندة فعلية من جانب المؤسسات الحكومية للسياسات البيئية.

أسس مدخل جديد لتقويم السياسات البيئية العربية

توجد عدة أطروحات بشأن السياسات البيئية العربية من منظور التنمية المتواصلة و الأمن الإنسانى، تتمثل في:

- أن الدولة هى المسئولة عن السياسات البيئية وتطويرها، وأنه يوجد شركاء أساسيون منهم المنظمات الحكومية و غير الحكومية الإقليمية والعالمية، والقطاع الخاص، والمواطنين في الدولة، وأن تطوير السياسات البيئية يسهم في الاستقرار السياسى ، حيث إن المواطنين سيحملون النظم الحاكمة مسئولية التدهور البيئي، وسوء استخدام الموارد الطبيعية المتاحة في دولهم.
- أهمية تدخل الدولة في المنطقة العربية للحد من مقاومة القطاع الخاص للسياسات البيئية، والإعلاء من أهمية النمو الاقتصادى ، ولو على حساب البيئة المحيطة بالبشر، وذلك من خلال اتباع مدخل التنمية الشاملة والمتواصلة، و الذى يأخذ في الاعتبار المكونات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية والبيئية، وينظر إليها نظرة تكاملية وليست تنافسية، ومستقبلية تأخذ في الاعتبار حق الأجيال القادمة في التنمية. كما أن الاهتمام بالبيئة يرشد استخدام الموارد الطبيعية ، ويدعم التنمية الاقتصادية في ذات الوقت من خلال ترشيد السياسات العامة ومواجهة الفساد.
- دعم فكرة الأمن التعاونى، ومواجهة التسلح الزائد في المنطقة العربية، في ظل تغيير وجهة الاقتصاد العالمى بشأن تحقيق استدامة فعلية للتنمية، وتحسين نوعية الحياة البشرية، باعتبار أن التنمية المتواصلة وتحقيق الأمن الإنسانى يقومان على التعاون.
- تكوين منظومة معلومات متكاملة، وتفعيل دور مراكز البحوث العلمية العربية، وبناء الشبكات فيما بينها، لرصد الواقع البيئى العربى من أجل طرح سياسات واقعية، وحساب الفرص والتهديدات المتاحة في الداخل وفى الإطارين الإقليمى والعالمي باتباع التخطيط الاستراتيجى، ويمكن الاستعانة بجهود عالمية في هذا المجال مثل الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن التغير المناخى، والتى نتجت عن إدراك لخطورة التغيرات المناخية على حياة البشر في العالم، ووضعت بعض السياسات لمواجهتها.
- إعادة النظر في سياسات الطاقة في المنطقة العربية والحد من استخدام المصادر القابلة للنفاذ مثل النفط والغاز، والتوسع في استخدام مصادر بديلة وبخاصة الطاقة النظيفة والمتجددة مثل الطاقة الشمسية، والرياح، وهى متاحة بوفرة في المنطقة العربية، وتوجيه سياسات البحث العلمي الوطنى أو العربي مع الاستعانة بالخبرات العالمية من أجل توطين تلك التكنولوجيا الجديدة، وقد يكون انخفاض الأسعار العالمية للنفط فرصة لتطوير ذلك التوجه.
- ضبط استخدامات الأراضي الزراعية في المنطقة العربية، والتوسع في المشروعات والاستثمارات العربية المشتركة في مجال الانتاج الزراعي في ظل ضغوط الزيادة السكانية في المنطقة، وزيادة التصحر والجفاف في بعض المناطق، وذلك من

خلال تبنى استثمارات حكومية وخاصة تدعم ذلك التوسع، وتطوير آليات عربية للتعاون الزراعي.

- وضع ما يمكن أن نسميه بالسياسات الصناعية لحماية البيئة من بعض الأنشطة الصناعية الضارة، كما يمكن تطبيق أليات ضريبية مثل التحفيز الضريبى لبعض الصناعات أو الأنشطة الاقتصادية فيما يتعلق باستخدام الطاقة الكهربائية، وهو ما اثبت نجاحاً في دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والدانمرك وسويسرا لتشجيع الاستثمارات في مجالات الطاقة المتجددة[٦١]. وهو ما يتضمن دعم ما يسمى الاقتصاد الأخضر أو الأنشطة غير الضارة بالبيئة، وعدم الانسياق وراء دعاوى التضحية بالبيئة كموارد أو تلوثها لدعم نمو الاقتصاد.
- تعديل السياسات التنموية فى الدول العربية من خلال منظور شامل يأخذ فى الاعتبار أهمية الاستثمار فى البشر، ووضع سياسات اجتماعية أكثر شمولاً، ودعم عمليات بناء المعرفة فى دول المنطقة. وقد أكد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التحديات التنموية فى المنطقة العربية أن الدول العربية تحتاج إلى سياسات صناعية وزراعية تدعم الانتاجية وتشغيل العمالة، وتضمن فى ذات الوقت استدامة فى النمو الاقتصادى وتحسين البيئة والحفاظ عليها، وهو ما يمكن الوصول إليه من خلال دفع التعاون والتكامل العربي فى تلك المجالات[٦٢]، ومحاولة الإفادة من النمو السكاني في توفير الأيدى العاملة اللازمة للأنشطة الاقتصادية المختلفة من خلال الإعداد الجيد لها، ومواجهة انعكاسات النمو السكاني على ارتفاع معدلات البطالة في المنطقة، وبخاصة أن الدول العربية تتجه نحو نموذج مضطرد بشأن السكان في سن العمل[٦٣]. و لاشك أن تطوير السياسات البيئية سيحافظ على الموارد الطبيعية المتاحة؛ مما يحسن من استخدامها اقتصادياً، كما أن الحد من التلوث سيسهم فى تحسين الصحة العامة للمواطن العربي والتى تعد مكوناً أساسياً من مكونات التنمية البشرية، وتعزيز رأس المال البشرى فى الدول العربية.

وأخيراً فإنه يجدر الأخذ فى الاعتبار أن البيئة والحفاظ عليها يمثل هدفاً للأمن الوطنى بمفهومه التقليدى نظراً لما يمكن أن يترتب على سوء استخدام الموارد الطبيعية، وكذلك التحولات البيئية الناتجة عن الأفعال البشرية أو التغيرات في الطبيعة من كوارث إذا لم يتم رصد تلك التحولات وصنع السياسات اللازمة لمواجهتها، و من ثم باتت دول العالم المختلفة تحرص على صنع سياسات بيئية أكثر واقعية وجدية بما يتناسب مع أهمية التهديدات البيئية، وهو ما بات يمثل ضرورة فى المنطقة العربية. وتحتاج الدول العربية أن تعيد صياغة السياسات البيئية في ضوء مدخل التكلفة والعائد بشكل يؤدى إلى إدخال المخاطر والتهديدات البيئية في الاعتبار عند وضع السياسات التنموية المختلفة، وهو ما سيدعم دور الدولة في التنمية المتواصلة، وفى ذات الوقت توفير العديد من النفقات التى قد تتحملها كنتاج لإهمال توظيف مثل ذلك المدخل في تحليل السياسات العامة، وفى تعاملها مع الاستثمارات الوطنية أو الأجنبية التى تعمل في المنطقة .

الهوامش

1- Page, Edward, Human Security and Environment, in, Redclift, M.R. and Page, Edward, eds., Human Security and The Environment: International Comparisons , (Massachusetts: Edward Elgar publishing, 2002) ,p.37.-(27-44).

2- Pirages, Dennis, Demographic Changes and Ecological Insecurity, in, Klare, Michael T. and Thomas, Daniel, eds., World Security, New York: ST.Martines, 1998), 3rd edition, p. 3-14. (314-360).

3- Doty, Roxanne Lynne ,Immigration and the Politics of Security, Security Studies,Vol.8,No.23,1998\1999,p.71 ,(71-93)

4- MacFarlane, S.Neil, Weiss, Thomas G.,The United Nations, Regional Organizations and Human Security :Building Theory in Central America, Third World Quarterly, Vol.15,No.2,1994, p.277.

5-Waever, Ole, Securitization and Dissecuritization, in, Ronni Lipschutz, ed., On Security,(New York: Colombia University Press,1995), p.63

6-Pettiford, Lloyd, Changing Conception of Security in the Third World, Third World Qarterly,Vol.17,Issue 2,June 1996,p.292.

7- Buzan, Barry, Waever, Ole and Jaapd, Wilde, Security A New Frame for Analysis,(London: Sage Publications, 1999), p.8

8-Koithara, Verghese, Society, State and Security: The Indian Experience, (London, Sage Publications. 1999),p.-38

٩- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية في العالم٢٠١١: الاستدامة والإنصاف :مستقبل أفضل للجميع (نيويورك ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١١)، ص ص: ٦-٧.

10- Pirages, Op.Cit., p.322.

١١- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، تقرير التنمية البشرية في العالم٢٠١١، مرجع سابق، ص:٦

١٢- بجارناسون ، ماجنوس، أمن الغذاء: موضوع غير جديد مسلّم به في أغلب الأحوال، مجلة حلف شمال الأطلسي الإلكترونية، http://www.nato.int/docu/review/2012/Food-Water-Energy/Food-security-importance/AR/index.htm – تاريخ الزيارة: ١٣ أكتوبر ٢٠١٤.

13- Bajpai, Kanti, Human Security: Concept and Measurement , Kroc Institute Occasional papers ,19:op:1,Notre Dame, August 2000 ,p.2.

١٤- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية في العالم:١٩٩٤،ترجمة مركز الدراسات العربية ، (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٤)، ص ص٢٣-٣١.

١٥- العدوى، محمد، العشوائيات والأمن البشرى، (القاهرة: دار مصر المحروسة للنشر،٢٠٠٧)، ص ص٢٢- ٥٢.

١٦- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية في العالم:١٩٩٤،مرجع سابق، ص ص٢٨-٢٩.

17- Khagram, Sanjeev, Clark ,William C., and Raad, Dana Firas, "From the Environment and Human Security to Sustainable Security and Development, Journal of Human Development, Vol. 4 No.2, 2003:p. 289.

18- Bajpai, Op.Cit.,pp.45-46

19-Longergan, S., Global Environmental Change and Human Security, (GECHS), Science Plan , Bonn, International Human Dimensions Program (IHDP),1999, p.29.

20- Bajpai, Op.Cit.,40.

21-Brundtland Commission, The Report of the Brundtland Commission: Our Common Future, (Oxford: Oxford University Press , 1987).

22-United Nations Environment Program .2014
http://www.unep.org/Documents.Multilingual/Default.asp?documentid=78&articleid=1163:14/2/2014
- accessed 19 May 2014.

23- For more details, International Institute for Sustainable Development-IISD,2014 , United Nations Trust Fund for Human Security.2014
http://www.unocha.org/ human security resources/ / reports-s-g-human-security.
- accessed 19 Oct. 2014.

24- Khagram, Op.Cit.,391

25- Ibid, p.302.

26- Ibid, p.302

27- Ibid, p.304.

٢٨- ريو+ ٢٠، صحف سويسرية: مؤتمر "ريو+٢٠" اكتفى بإجماع على الحد الأدنى
http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=32961504
- accessed 12 Oct. 2014.

٢٩- النعيمى، على ،المملكة ترفض أى إجراء غير ملائم في اتفاقية التغير المناخى يعيق مسيرة التنمية، جريدة الرياض، العدد ١٥١١٢، ١٢ ربيع الآخر ١٤٣٥هـ، ١٢ فبراير ٢٠١٤ ،صفحة٣٠.

٣٠- باريس: المؤتمر العالمي للمناخ يقر اتفاقا تاريخيا بباريس لإنقاذ الأرض ومكافحة الاحتباس الحراري،
http://www.france24.com/ar/20151212.
- تاريخ الدخول للموقع ١٥يناير ٢٠١٦.

٣١- المرجع السابق نفسه.

32- IPCC Report. 2007. The Fourth Assessment Report (AR4),
http:/www.ipcc.ch/, March 14, 2008. Accessed, 2/1/2016.

33-Christensen, J.H., Hewitson, B., Busuioc ,A., Chen ,A., Gao ,X. ,Held, I., R. Jones, Koli, R.K., Kwon ,W.-T., Laprise ,R., V, Rueda, M., Mearns L ., Menéndez C.G. , Räisänen ,J-., Rinke ,A., Sarr ,A. and Whetton P-., Regional climate projections: Climate and economic scenarios for Egypt, Integrated Assessment 2, 2007,pp.139–157

34-Conway, D., From headwater tributaries to international river: observing and adapting to climate variability and change in the Nile basin, Global Environmental Change, No.15, 2005, pp.99-114.

35- Kunstmann, H., Suppan, P., Heckl, A. and A. Rimmer, Regional climate change in the Middle East and impact on hydrology in the Upper Jordan catchment, IAHS publication No.31-3, . 2007, pp. 141-149.

٣٦- حول تفاصيل التهديدات الخاصة بنقص المياه، انظر:

- Tropp, H., Jagerskog A., Water Scarcity Challenges in the Middle East and North Africa, (Stockholm, United Nations Development Program (UNDP)/ Stockholm International Water Institute (SIWI), 2006.

37- Friends of the Earth-Middle East (FoEME), Climate Change: A New

Threat to Middle East Security – Report Prepared for the United Nations Climate Change Conference Bali, Indonesia, 2007. P.1

38- Warren, R., Arnell, N., Nicholls, R., Levy, P., Price, J., Understanding the regional impacts of climate change, Research Report Prepared for the Stern Review on the Economics of Climate Change, Tyndall Centre for Climate Change Research Working Paper, September 2006, p. 90.

٣٩- ومن أهم الدراسات فى هذا الشأن:

- Elasha, B. Osman, Climate Variability and Change: Impacts on Peace and Stability in Sudan and the Region, Nils Development forum, Khartoum- January 2008.

٤٠- حول الحالة السودانية كنموذج:

- Elasha , B. Osman, Vulnerability of livelihoods to climate variability and change in the Arid and Semi arid areas / Case study from Sudan, 2007.
- www. aiaccproject.org
-Accessed, 19/1/2016.

٤١- للاطلاع على هذه الدراسة ، أنظر: العشا ، بلقيس عثمان ، رسم خارطة تهديدات تغير المناخ وتأثيرات التنمية الإنسانية في البلدان العربية ،**أوراق بحثية خلفية لتقرير التنمية الإنسانية العربية: ٢٠١٠**، برنامج الأمم المتحدة: المكتب الإقليمى للدول العربية،٢٠١٠، ص ص١- ٥١.

٤٢- طلبة، مصطفى ، التحديات البيئية الأساسية في البلدان العربية، فى، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية،(نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ٢٠٠٩)، ص ٣٤.

٤٣- برنامج الأمم المتحدة ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩ ، مرجع سابق، ص ٣٨.

٤٤- ميركن، بارى، المستويات السكانية و توجهات المنطقة العربية وسياساتها: التحديات والإمكانات المتاحة، أوراق بحثية ، برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي: المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠١٠، ص ٥ ١-٤٣.

٤٥- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩،مرجع سابق، ص٣٤.

٤٦- حول تلك الإحصاءات وتفاصيل أخرى حول ذلك: أنظر موقع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة :
- www.undesa.un.org

٤٧- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩مرجع سابق، ص.٣٦.

٤٨- المرجع السابق نفسه، ص٣٦.

٤٩- ميركن، مرجع سابق، ص٥

٥٠- العشا، مرجع سابق، ص٤٧، نقلا عن مكتب الأمم المتحدة بشأن التغير المناخى(UNFCCC)

٥١- حول تفصيل ذلك يمكن الرجوع إلى:
- الهيئة الحكوميّة الدوليّة المعنيّة بتغيّر المناخ. ٢٠٠٧
http://www.grida.no/climate/vitalafrica/english/16.htm
Accessed, 10/1/2016

52- https://arabic.rt.com/news/788120 Accessed 17/1/2016.

٥٣- ريو +٢٠ ، مرجع سابق.

٥٤- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص.٣٧.

55 -Tropp, H., Jagerskog, A. Op.Cit.p.8

٥٦- طلبة، مرجع سابق، ص. ٤

٥٧- ووتر برى، جون ، الاقتصاد السياسى لتغير المناخ في المنطقة العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى, سلسلة أوراق بحثية لتقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠١٣، ص. ١٤.

٥٨- بول سالم، الدولة العربية هل تمكن التنمية أم تعرقلها؟، **سلسلة أوراق كارنيجي**، مركز كارنيجى للشرق الأوسط، العدد ٢١، أبريل ٢٠١٠، ص ص ٩-١١.

٥٩- حول ذلك النمط من الحكم ، انظر:

- Levitsky , Steven, and Way, L. , Autocracy by Democratic Rules: the Dynamics of Competitive Authoritarianism in the Post-Cold War Era, Paper presented at Conference on 'Mapping the Gray Zone, Mapping the Great Zone: Clientelism and the Boundary between Democratic and Democratising', Columbia University, New York, April 4-5 2003.

60- Page, Edward , Op.Cit,p.41

٦١- برنامج الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١١، مرجع سابق، ص: ٨٤

62-United Nations Development Program (UNDP), Arab Development Challenges Report 2011: Towards the Developmental State in the Arab Region, (Cairo: United Nations Development Program- Regional Centre for Arab States, 2011), p.1.

63- Ibid, p.38

الملاحق

جدول (١) يوضح موقع التهديدات البيئية ضمن تهديدات الأمن الإنسانى في بعض الدول العربية

الدولة / التهديدات	الأرض الفلسطينية المحتلة	الكويت	لبنان	المغرب
الملوثات البيئية	٠٠	٩١.٢	٧٧.٨	٧٤.٩
نقص المياه	٨٢.٣	٧٣.٥	٨٠.٥	٧٦.٩
تراجع الأراضى الزراعية	٧٨.٤	٠٠	٠٠	٠٠
الاحتلال والنفوذ الأجنبي	٩٦.٢	٠٠	٨٥.١	٠٠
إخفاق الحكومة في حماية المواطنين	٨٦.٩	٠٠	٨٧	٠٠
تعسف الحكومة	٠٠	٠٠	٨٠.٩	٠٠
غياب الحماية الاجتماعية	٨٩.٤	٠٠	٠٠	٠٠
سوء الخدمات الصحية	٧٣.٧	٠٠	٨٦.٣	٧٢.٣
سوء الخدمات التعليمية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
تفشي الفساد	٨٩.٤	٠٠	٨٦.٣	٠٠
بطء الإجراءات القانونية وصعوبة تحصيل الحقوق	٧٣.٧	٠٠	٧٣.٢	٠٠
ضعف التضامن بين أفراد المجتمع	٠٠	٠٠	٧٠.٢	٠٠
توتر العلاقات بين الجماعات المختلفة	٨٣.٧	٠٠	٨٠.٨	٠٠
التطرف الديني	٠٠	٠٠	٧٩.٩	٠٠
التفكك العائلي	٧٥.٢	٠٠	٧٤.٧	٠٠
تعذر الحصول على الخدمات الأساسية	٧٥.٤	٠٠	٨١.١	٧٠
الأوبئة والأمراض المعدية	٧٥.٦	٠٠	٨٦.٢	٨١.٢
البطالة	٩١	٠٠	٨٦.٥	٨٦
الفقر	٩٠.٦	٠٠	٨٦.٤	٧٥.٩
الجوع	٨٥.٤	٠٠	٨٨.٧	٠٠
الاعتداء على الأشخاص والأملاك الخاصة	٨٠.٤	٠٠	٨٩.١	

(٠٠) تعني عدم توفر البيانات

(٠١) المصدر: تقرير التنمية الإنسانية العربية: ٢٠٠٩، ص ٢٨

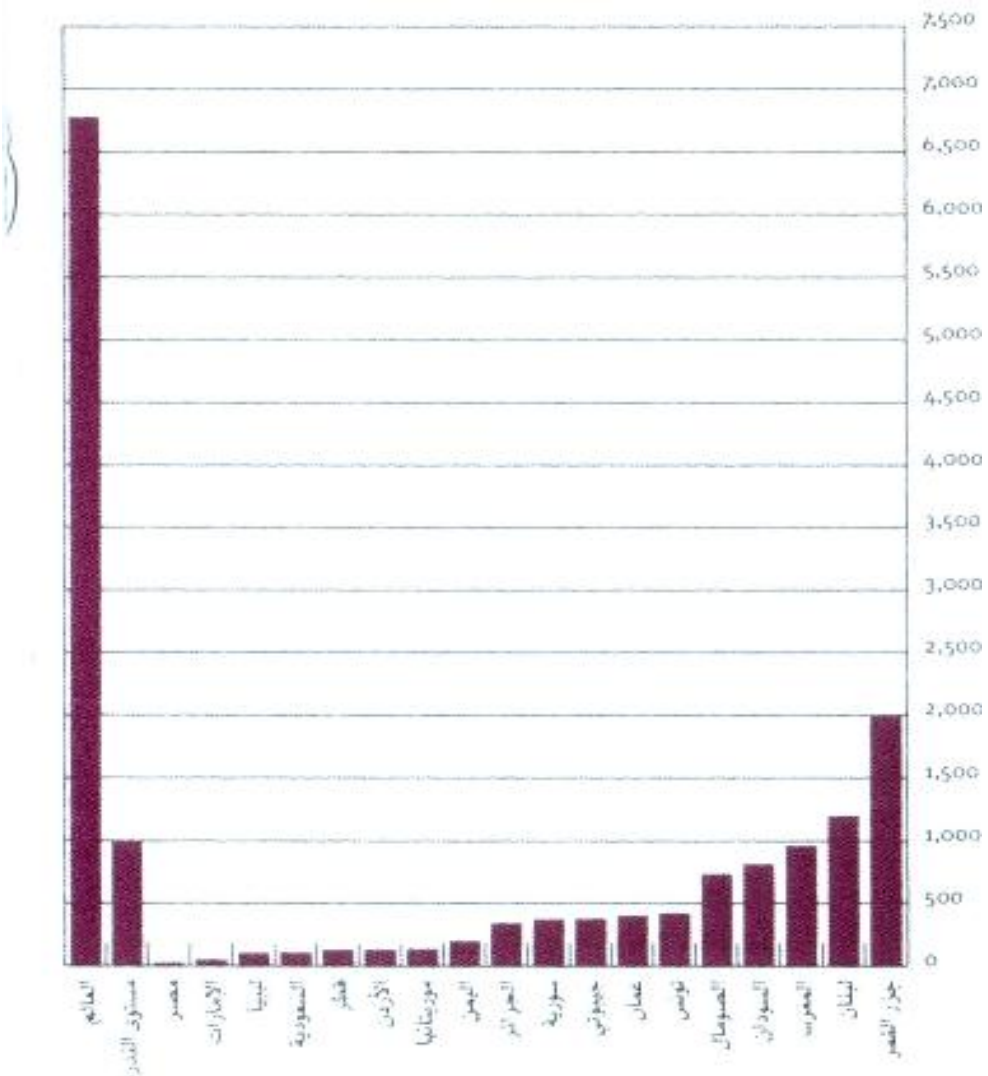

شكل رقم (٢) مستويات الندرة المائية في الدول العربية مقارنة بالعالم

المصدر: برنامج الأمم المتحدة ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩: تحديات أمن الإنسان في الدول العربية، (نيويورك، مطبوعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائى– المكتب الإقليمي للدول العربية،٢٠٠٩: ٣٨)

جدول رقم (٢) انعكاسات التحولات البيئية على الأمن والتنمية في الدول العربية

البلد	القطاعات التي تمّ تقويمها	التأثيرات المناخيّة المتوقّعة	التأثيرات المحتمَلة
السودان http://unfccc.int/resource/docs/natc/sudnc1.pdf	- المياه - الزراعة والغابات - الصحّة	- **الحرارة:** ارتفاع ما بين 1.5 و 3.1 درجة مئويّة في شهر آب/أغسطس و 1.2 و 1.1 درجة مئويّة في شهر كانون الثاني/يناير وذلك خلال ستينات هذا القرن - **الأمطار:** انخفاض في نسبة الأمطار بواقع 0.6 ملم خلال الموسم الماطر	- انخفاض رطوبة التربة، وانخفاض إنتاجيّة المحاصيل الزراعيّة (بنسبة 80 في المئة من إنتاج السرغوم و 50 في المئة من إنتاج الدخن أو الملة، انزياح حزام الصمغ العربي جنوبًا وانخفاض إنتاجه بنسبة 30 في المئة - اتّساع نطاق انتشار الملاريا جغرافيًّا وزمنيًّا (خلال فصل الشتاء)
سورية	لا تقرير		
عُمان	لا تقرير		
قطر	لا تقرير		
الكويت	لا تقرير		
لبنان http://unfccc.int/resource/docs/natc/lbnnc01.pdf	- المياه - الزراعة - المنظومات البيئيّة - المنطقة الساحليّة	- **الحرارة:** ارتفاع في درجات الحرارة - **الأمطار:** انخفاض ما بين 61 ملم و 99 ملم	- انخفاض الموارد المائيّة، نوعًا وكمًّا - انخفاض إنتاجيّة المحاصيل الزراعيّة المهمّة (الحمضيّات والزيتون والتفّاح وقصب السكّر) - انقراض أنواع معيّنة من النباتات وإغراق مناطق ساحليّة
ليبيا	لا تقرير		
مصر http://unfccc.int/resource/docs/natc/egync1.pdf	- الزراعة - المياه - تربية الأسماك والصناعة السمكيّة - المنطقة الساحليّة والسياحة	- **الحرارة:** ارتفاع ما بين درجتين وأربع درجات مئويّة بحلول العام 2020 - **الأمطار:** انخفاض بنسبة 10-20%	- إنتاجيّة القطن قد ترتفع نسبةً إلى المنتجات الزراعيّة الأخرى - خسائر اقتصاديّة نتيجة خسارة مساحات من التربة الزراعيّة الخصبة في الدلتا، وبفعل الوطأة الثقيلة على البنى التحتيّة السياحيّة - تأثير سلبيّ في صنعة صيد الأسماك
المغرب http://unfccc.int/resource/docs/natc/mornc1f.pdf http://unfccc.int/resource/docs/natc/mornc1e.pdf	- الموارد المائيّة - الزراعة	- **الحرارة:** ارتفاع في المعدّل السنوي (بين 6 درجات و 11 درجة مئويّة في حدود العام 2020) - **الأمطار:** انخفاض في المعدّل السنوي لكمّيّات الأمطار بنسبة 4 في المئة في العام 2020	- انخفاض منسوب الموارد المائيّة (بنسبة 10 إلى 15 في المئة) - انخفاض في محاصيل الحبوب بنسبة 50 في المئة في سنوات الجفاف و 10 في المئة في السنوات العاديّة - انقراض بعض المنتجات الزراعيّة (مثل حَبّ الكناري) وبعض أنواع الشجر (مثل لوز البربر)
موريتانيا http://unfccc.int/resource/docs/natc/maunc1.pdf	- الزراعة - المراعي والمروج - الموارد المائيّة	- **الحرارة:** ارتفاع بنسبة درجة مئويّة إلى 2.08 بحلول 2050-2100 - **الأمطار:** انخفاض ما بين 15 و 30 في المئة	- نقص في الموارد المائيّة -انخفاض الإنتاجيّة الزراعيّة - انحسار المراعي الخضراء وانخفاض كمّيّات علف الحيوانات
اليمن		- **الحرارة:** ارتفاع درجات الحرارة - **الأمطار:** تغيّر أنماط هطول الأمطار، وتزايد التغيّريّة المناخيّة - **ارتفاع مستوى سطح البحر:** سوف يرتفع مستوى سطح البحر	- تزايد ندرة المياه وتراجع نوعيّتها وجودتها - تزايد تواتر مواسم الجفاف والقحط ما يؤدّي إلى تراجع جودة الأراضي الزراعيّة، والتربة والمدرّجات الزراعيّة - تردّي البيئة الطبيعيّة والتنوّع الحيويّ - اتّساع مدى التصحّر - انخفاض الإنتاجيّة الزراعيّة ما يؤدّي إلى تراجع الأراضي الرطبة، وهجرة شجر القرام (المنغروف) الساحليّ. والحتّ والإضرار بالبنى التحتيّة، واختراق مياه البحر مكامن المياه الجوفيّة - انتشار الأمراض التي تنقلها الحشرات وتلك المنتقلة من خلال المياه وتنامي هذه الأمراض.

المصدر: الاتّصالات الوطنيّة.[6]

[6] http://unfccc.int/national_reports/non-annex_i_natcom/items/2979.php

المصدر :(العشا.٢٠١٠: ٤٧)